



جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الادارة الالكترونية في ترشيد التعليم العالي دراسة ميدانية جامعة _سعيدة_

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية

إشراف الدكتورة:

إعداد الطالب:

حفيظة عياشي

صدام طاهري

أعضاء لجنة المناقشة

— الدكتور أحمد بن عيسى..... رئيساً

— الدكتورة عياشي حفيظة..... مشرفاً ومقرراً

— الدكتورة خيرة حلوي..... عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي:

1438هـ / 1439هـ

2017 م / 2018 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخَوِّضُ الْغَوَّاصِينَ
الَّذِي يُصَوِّرُ السَّحَابَ
كَمَا يَشَاءُ أَلْوَانًا
مُتَشَابِهًا ۗ وَإِنَّ
رَبَّهُ لَعَلِيمٌ خَبِيرٌ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُحْمِلُهُ السَّحَابَ
مُتَوَاتِرًا ۗ إِنَّ
رَبَّهُ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخَوِّضُ الْغَوَّاصِينَ
الَّذِي يُصَوِّرُ السَّحَابَ
كَمَا يَشَاءُ أَلْوَانًا
مُتَشَابِهًا ۗ وَإِنَّ
رَبَّهُ لَعَلِيمٌ خَبِيرٌ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُحْمِلُهُ السَّحَابَ
مُتَوَاتِرًا ۗ إِنَّ
رَبَّهُ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه و تعالى الذي ألهمنا الطموح و سدد خطانا
نتقدم بالشكر الجزيل و الخالص للدكتورة " عياشي حفيظة " لقبولها
الإشراف على هذه المذكرة، و على تقديمها الإعانة و المساعدة و التوجيهات
القيمة و النصائح الرشيدة التي كانت من الحوافز المشجعة لإتمام هذه
المذكرة، و إلى كل الأساتذة الذين تعلمنا على أيديهم.

الإهداء

إلى معنى الحب و العنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ...
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أعلى إنسان في الوجود

" أمي الحبيبة "

إلى من كلله الله بالصيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بدون
انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى ذروة فخري و قوتي...

" أبي الغالي "

إلى من شاطروني حياتي وأخواتي خاصة نور الدين .
إلى أصدقاء دربي : يوسف , سعيد , الصالح , جابر , وحيد و الميلود....
إلى جميع أفراد عائلتي .
إلى كل أصدقائي في إقامة 3000 , إلى كل زملائي و زميلاتي في
كلية الحقوق و العلوم السياسية , إلى كل طلبة علم .
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

حَقِّقْ حَقِّقْ

مع بداية القرن الواحد وعشرين، وظهور الثورة المعلوماتية شهد العالم تقدماً هائلاً في مجال التكنولوجيا عامةً، وتكنولوجيا المعلومات والحاسيب والاتصالات خاصة، إذ مازال هذا التقدم مستمراً وبشكل أسرع من ذي قبل، إذ نتج عن هذا التقدم ظهور العديد من آليات المعرفة، والمزيد من الوسائل التكنولوجية الحديثة.

وفي ظل هذا التقدم العلمي وظهور ما يسمى التقنية الرقمية أو الإلكترونية كان لابد لدول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من هذه التقنية في كافة المجالات، بما في ذلك المجالات الإدارية على كافة تعاملاتها، للتخلص من الإدارة التقليدية.

ولقد أدى هذا التقدم المذهل في كافة المجالات إلى أن يصبح التقييم الإداري أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضرورة حتمية، على الإدارة لتواكب التطورات والتقنيات، وأن تستفيد الاستفادة القصوى منها، لأن استخدام تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة يساعد في تنفيذ أعمال المؤسسة بكفاءة ودقة وسرعة وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة، والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية، ولا شك أن هذا سينعكس إيجابياً على أهداف المؤسسة.

فالحاجة إلى استخدام الورقة أصبحت معدومة والمدير يمارس نشاطه في أي وقت وفي أي مكان وبإتقان أعلى مما كان في السابق، والإدارة الإلكترونية هي المدرسة الأحدث في الإدارة العامة، تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الأعمال في إنجاز العمل الإداري، وأصبحت الإدارة الإلكترونية في مؤسساتنا أمراً لازماً ومطلباً من مطالب الرقي والتقدم وذلك من أجل اللحاق بالدول المتقدمة .

أولاً إشكالية البحث:

الإدارة الإلكترونية هي منهجية إدارية جديدة، تقوم على الاستخدام الواعي، والاستغلال الأمثل لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك عبر الترشيد العقلاني للمؤسسة في إطار ما يخدم المؤسسة وما يدفعها نحو التقدم وتحقيق النجاح والوصول إلى أهداف مستقبلية.

وبناء على ما سبق تبرز إشكالية بحثنا هذا، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

"إلى أي مدى تساهم الإدارة الإلكترونية في رفع مستوى التعليم العالي؟"

ويمكن ترجمة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإدارة الإلكترونية و التعليم العالي؟
- ما هو مستوى الإدارة الإلكترونية لدى العاملين لكلية الحقوق والعلوم السياسية؟ ما هي الخدمات التي قدمتها الإدارة الإلكترونية للطلبة؟
- ما هو واقع الإدارة الإلكترونية بكلية الحقوق والعلوم السياسية؟

ثانياً فرضيات البحث:

- بما أن الإدارة الإلكترونية هي الانتقال من مرحلة تقليدية فإنها ذات فعالية.
- كلما كانت فعالية الإدارة الإلكترونية قويةً كان مردود العاملين مرتفعاً، وكلما كانت خدمات الإدارة الإلكترونية ذات جودة عالية كان أثرها على الطلبة إيجابياً.
- إذا كانت البيئة الجامعية لا تتوفر على كل متطلبات الإدارة الإلكترونية فإن هذا ينعكس سلباً على الجامعة.

ثالثاً نطاق الدراسة:

- من حيث الأشخاص: وتتمثل في العاملين بكلية الحقوق والعلوم السياسية والطلبة.
- من حيث الموضوع: اقتصر هذا البحث على دراسة دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي.
- الحدود المكانية: أجري هذا البحث على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة.
- الحدود الزمانية: تم إنجاز هذا البحث من فيفري إلى مارس للسنة الجامعية 2017/2018.

رابعاً: أهمية الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية ودرجة تطبيقها في كلية الحقوق والعلوم السياسية
- التعرف على وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول مساهمتها في تطوير التعليم العالي

صعوبات الدراسة:

نظراً لقلّة الكتب في إطار البحث وخاصة العربية فيما يخص إشكالية البحث حول دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي، فقد كان من الضروري الاستعانة ببعض المذكرات والمجلات العلمية.

خامساً: مناهج الدراسة

- يستند هذا البحث على تحليل الظاهرة المدروسة كما هي على أرض الواقع بشكل دقيق وصفاً كميًا وكيفيًا، وكذلك أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف مشكلة محددة، وقد استخدمناه في تحليل نتائج الدراسة.
- كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة ويعرف بأنه الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرد أو مؤسسة، بقصد الحصول على تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة.
- أدوات وتقنيات البحث: من خلال موضوع البحث تم استعمال الاستبيان و المقابلة لاستحضار المعلومات وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

- أسباب موضوعية: نظراً للمفهوم الحديث للإدارة الإلكترونية والتطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم، فقد أصبحت أمراً حتمياً لتبني هذه التقنيات الجديدة .
- أسباب ذاتية: بما أن الإدارة الإلكترونية كمصطلح جديد، دفعنا الفضول لاختيار هذا الموضوع لأنه يتماشى مع احتياجات العصر الحالي في إطار التنمية.

سابعاً: ادبيات الدراسة

يعتبر موضوع الإدارة الإلكترونية والمواضيع الجديدة بالدراسة كونها تتعلق بالموارد البشري والجهود المبذولة لزيادة الفعالية و باعتبارها عنصر حيوي ومهم في نجاح المؤسسات، وفيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات على النحو التالي:

- تناولت هذه الدراسة: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بجامعة محمد خيضر بسكرة، وهدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية الإدارة الإلكترونية

في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بجامعة بسكرة، وتوضيح العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة.

و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن متغيرات الدراسة المستقلة الخاصة بالإدارة الالكترونية (الحاسب الآلي، البرمجيات، شبكات الاتصال، صناع المعرفة) لها دور كبير في التأثير على المتغير التابع (الأداء الوظيفي)، إذ وجدنا الأداة الالكترونية تفسر (10.7%) من التباين في المتغير التابع (الأداء الوظيفي).

كما توصلت الدراسة إلى توصيات عديدة أهمها: تشجيع العاملين لتقبل فكرة الإدارة الالكترونية والعمل بمفهومها خاصة بمؤسسات التعليم العالي، وكذلك قدمت اقتراحات للمؤسسة محل الدراسة من أجل دعم العلاقة بين الإدارة الالكترونية والأداء الوظيفي ليساهم بذلك في تحسين أداء الجامعة.

ثامناً: تقسيم الدراسة

نظراً لإشكالية البحث التي تدور حول دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي، قمنا بتقسيم الدراسة البحثية إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول الإطار النظري ولمفاهيمي، فكان المبحث الأول للإدارة الالكترونية و المبحث الثاني الحكم الراشد و التعليم العالي كمبحث ثالث، والفصل الثاني كان حول العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والتعليم العالي، فكان المبحث الأول مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري والمبحث الثاني فاعلية الإدارة الالكترونية وثالثاً تقييم الإدارة الالكترونية، أما الفصل الثالث فخصصناه كدراسة ميدانية لأثر الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، فكان المبحث الأول نبذة عن جامعة سعيدة أما المبحث الثاني تحليل للدراسة الميدانية.

الفصل

الأول

في ضوء المناخ الذي أفرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصال ظهرت الإدارة الإلكترونية كمفهوم جديد، ألزم الاستثمار فيه من خلال تطوير أعمال المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات إلكترونية تستخدم شبكة الاتصال لكل أعمالها ومعاملاتها الإدارية.

وقد أخذت أبعاد جديدة شاملة مع تزايد استخدام تكنولوجيا العمل بالإنترنت، فالعمل الإلكتروني لا يمكن أن يحدث من دون تقنيات اتصالية تربط ما كان مستقلاً من وظائف وأنشطة وعمليات.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى شرح الإطار النظري للإدارة الإلكترونية من خلال النقاط التالية ماهية الإدارة الإلكترونية: والتي سوف نتعرف على مفهومها ومبادئها وخصائصها وكذلك الأهداف والإطار القانوني وهذا فيما يخص المبحث الأول. أما المبحث الثاني فإننا سنتطرق إلى مفهوم الحكم الراشد ومستوياته وخصائصه وآليات الحكم الراشد. و أخيراً في هذا الفصل ننتقل إلى مفهوم التعليم العالي وخصائصه ووظائفه وأهمية وغاية التعليم العالي، وهذا فيما يخص المبحث الثالث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح مفاهيم العناصر الرئيسية لهذا الموضوع إلا والإدارة الالكترونية والحكم الراشد والتعليم العالي.

المطلب الأول: أبستمولوجيا الإدارة الالكترونية

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، وأن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية ، حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها " استخدام الوسائل ، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة ، أو التنظيم ، أو الإجراءات أو التجارة ، أو الإعلان". وانطلاقا مما تضيفه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية توجهت تعريفات للإدارة الالكترونية حاولت ربطها بالخدمة العامة المعقلنة، إذ يرى الباحث "سعيد بن معلا العمري" بأن الإدارة الالكترونية "تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة ، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة ، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات ، وتعزيز دوره في المشاركة ، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة".¹

¹ محمد محمود الطعمنة، شريف العلوش، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص10- ص11 .

1. مفهوم الإدارة:

وهي بالإنجليزية تعني Management أي مهام الإدارة في مستويات التنفيذ، وهي الوظيفة أو النشاط الذي يقوم به المديرون وهي القيام بالأعمال بالاعتماد على الأفراد الآخرين¹.

تعريف هنري فايول: الإدارة "هي إن تريد أو تتنبأ وإن تخطط وتنظم وتصدر الأوامر والتنسيق وإن تراقب"².

2. مفهوم الإدارة الالكترونية:

♦ هي مدخل تكاملي لاستثمار الجهد والوقت والحيز والكيونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع...

♦ وهي تقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت دون إن يضطر المتعاملون للانتقال الشخصي لإنجاز معاملاتهم بما يرافقه من إهدار للوقت والجهد³.

♦ أما الدكتور سعد غالب إبراهيم يعرفها: باعتبارها متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة وهي إطار يشمل كل من الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة للمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة⁴.

¹ محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة، العامرية، 2008، ص13.

² محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، عمان، دار المسيرة، 2009، ص25.

³ محمد سمير أحمد، المرجع نفسه، ص26.

⁴ محمد محمود الطعمنة وطارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتممية الإدارية، 2004، ص10 - ص11.

♦ وهناك من ينظر إلى الإدارة الالكترونية نظرة تقنية واجتماعية، أي نظام تقني يستعمل لخدمة المجتمع بأسلوب فعال وعليه فإن الإدارة الالكترونية تعني إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة، عن طريق إدماج المعلومات وتكاملها وإمكانية الوصول إليها عن طريق الموقع الالكتروني، بحيث عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة الأنشطة العمومية التي تعتمد على الاتصالات والانترنت عبر جميع الطبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد، والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة¹.

إذن من خلال التعاريف التي ذكرناها، يتضح إن الإدارة الالكترونية تعتمد أساسا على استخدام خليط من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بجميع العمليات الإدارية الخاصة بالمؤسسة، وذلك بهدف تحسين أداءها، وكذلك توفير الخدمات السريعة لجميع المتعاملين معها وتعزيز مركزها التنافسي.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الإدارة الالكترونية

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الالكترونية

عند تطبيق الإدارة الالكترونية يجب التطرق إلى مجموعة من المبادئ:

♦ تشريع قانون يضبط منظومة الإدارة الالكترونية ويستلزم تطوير وصياغة تشريعات تقترن بالتوضيح الالكتروني والوثيقة الالكترونية ودورها في إثبات واتخاذ القرارات، مما يسهل الأعمال الالكترونية.

♦ الارتقاء بالبنية التحتية سواء المادية (الأجهزة والمعدات المستخدمة)، أو البنية البشرية عبر الارتقاء بالكفاءات البشرية اللازمة أو البنية التنظيمية.

¹ غنية نزلي، (دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 2016، 12، ص 178.

♦ إتاحة الفرص المتكافئة إما للجميع للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الخدمات الالكترونية في مختلف قطاعات العمل.

♦ تأسيس البنية الثقافية الملائمة من حيث تحديات اللغة والمحافظة على مبادئ المجتمع وقيمه، لخلق القناعة لدى الأفراد بقانونية المخرجات¹.

كما يرى الدكتور **عمار بوحوش** إن مبادئ الإدارة الالكترونية تنحصر فيما يلي:

- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين بحيث يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات.
- التركيز على النتائج أي تجسيد الأفكار على أرض الواقع.
- سهولة الاستعمال والتواصل للجميع.
- تخفيض التكاليف من خلال خلق استثمار وتعدد المنافسين.
- التغيير المستمر بحكم تحسين الأداء وكسب الرضا².

¹ عادل حروش الفرجي، الإدارة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس العملية، ط2، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2010، ص27.

² عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، بيروت، الغرب الإسلامي، 2006، ص189 - 191.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الالكترونية

إن خصائص الإدارة الالكترونية تكمن فيما يميزها عن الإدارة التقليدية ويمكن إجمالها فيما

يلي:

- ♦ إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- ♦ تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البنيات وربطها.
- ♦ إن تكنولوجيا المعلومات تخلق ثقة لدى العاملين بصورة إيجابية داخل المؤسسة.
- ♦ توفير المعلومات للمستفيدين بصورة سريعة وفتح المجال بين العاملين والإدارة العليا¹.
- ♦ بالإضافة إلى هذه الخصائص تتميز الإدارة الالكترونية بخصائص جوهرية وهي كالاتي:
- **زيادة الإتقان:** أي المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.
- **تخفيض التكاليف:** وذلك من خلال خفض ميزانيات اليد العاملة الكبيرة.
- **تبسيط الإجراءات:** وذلك لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل سريع.
- **تحقيق الشفافية:** وذلك من خلال الرقابة الالكترونية التي تعتبر محاسبا لكل ما يقدم من خدمات للمواطنين².

¹عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

²محمد سمير احمد، المرجع السابق، ص73.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية

إن هدف الإدارة الالكترونية توفير الخدمات على مدى 24 ساعة وهذا يشمل العطل الأسبوعية.

- ♦ تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الإجراءات بتكلفة مالية أي إحداث تحويل في الإجراءات الحكومية.
- ♦ تكوين مجتمع يتعامل بالتقنية الحديثة.
- ♦ وضع حد فاصل بين المحسوبة ومفهوم الشفافية.
- ♦ الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها.
- ♦ إدارة الملفات بدل من حفظها والبريد الالكتروني بدلا من الصادر والوارد¹.
- ♦ خلق علاقة جيدة بين الدولة والمواطنين.
- ♦ تطوير مستوى العمليات الإدارية بالتقنية الحديثة.
- ♦ تقليص البيروقراطية بحفظ عدد الأوراق في المعاملات.
- ♦ تطوير طريقة البحث في المصادر المعلوماتية Software.
- ♦ تقريب المواطن من الإدارة بطريقة سهلة وسريعة.
- ♦ تحويل الإجراءات من مركزية الإدارة إلى اللامركزية².

¹علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، عمان، دار وائل، 2006، ص32.

² Sommani Ahmed, **Management Configuration Functions and Role in Improving Performance of an ab Institutions and Organization**, International Journal of Computer Application, 2013, p34.

الاستقلالية من النظام الحاسوبي المعلوماتي إلى نظام الشبكة المعلوماتية، وهذا النظام أصبح يعتمد على الربط بين الإنتاج والتسويق والمحاسبة والمالية والموارد.

ونجد أن هدف الإدارة الالكترونية توفير المعلومات بطريقة سهلة وسريعة للمواطنين، وخلق روابط بين الإدارة العليا والعاملين وتحسين الخدمة المقدمة من طرف الإدارة.

المطلب الرابع: البناء القانوني للإدارة الالكترونية

• يعد هذا الموضوع أكثر موضوعات الحكومة الالكترونية حساسية و أهمية ، مع انه لا نرى في الواقع العربي نشاطا تشريعيا يراعي هذه الأهمية، و إذا كان ما سبق من بحث في التحديات القانونية للأعمال الالكترونية قد وصف بأنه الإطار الذي جمع كافة تحديات قانون الكمبيوتر، و ذلك صحيح، و إذا كان متصورا أن تظهر أية تحديات لتقنية المعلومات لا تتصل بفروع قانون الكمبيوتر فان هذا لا يمكن تصوره بالنسبة للحكومة الالكترونية.

• العلاقات فيما بين الجهات الحكومية و الأفراد في شتى الميادين و مختلف القطاعات تأسست على تعبئة الطلبات و الاستدعاءات الخطية و المكتوبة، و تسليم الأصول و الحصول على مستندات رسمية .. الخ، من الوقائع التي تجعل علاقة المواطن بالموظف الحكومي لا يحكمها غير الورق و الكتابة، و ليس أي ورق و إنما في الغالب نماذج حكومية و ليست أية كتابة و إنما في الغالب كتابة موثقة ضمن مفهوم المستندات الرسمية المقرر قانونا¹.

• وكذلك إشكالات في ميدان أنظمة الرسوم والطابع وعمليات استيفائها.

• وكذلك مشكلات تتصل باجرات العطاءات الحكومية و شرائطها الشكلية.

• وكذلك إشكالات في ميدان حماية امن المراسلات الالكترونية في ظل غياب استراتيجيات امن

شمولية في بيئة المؤسسات العربية سواء في القطاعين العام أو الخاص.

¹ كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع لحكومة الالكترونية في دولة قطر، (

شهادة ماجستير في إدارة الأعمال)، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص43.

- ومن جديد يطفو على السطح التساؤل حول حجية التعاقد الالكتروني و حجية الإثبات بالوسائل الالكترونية.
- وكذلك خشية من أن يكون التكامل الرقمي على حساب السرية و على حساب الخصوصية و حريات الأفراد .
- في ظل غياب قواعد المساءلة الجنائية على العبث بالكمبيوتر و الشبكات و إساءة استخدامها و على الأنشطة الإجرامية المرتكبة بواسطتها ثمة خشية على أمن التعامل سواء فيما بين المؤسسات الحكومية أو بينها و بين الجمهور.
- يراد مما تقدم هو إدراك أن الإدارة الالكترونية تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم و هي لا تحتل أن يشرع لها بقالب تشريعي جاهز قد يكون مناسباً في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية.¹

¹ كلثم محمد الكبيسي، المرجع السابق، ص44.

المبحث الثاني: الحكم الراشد

المطلب الأول: ابستمولوجيا الحكم الراشد

برز مفهوم الحكم الراشد في القرن الثامن عشر، وتم تداوله كمصطلح قانوني في أواخر القرن التاسع عشر (1878)، ولتوضيح مفهوم الحكم الراشد إذ ظهر هذا المفهوم سنة 1989 في التقرير الذي أعده البنك الدولي حول موضوع "من الأزمة إلى نمو مستديم" وذلك في إطار الأزمة التنموية في إفريقيا وفساد الأنظمة وفشل التخطيط والتسيير¹.

ولقد عرف "البنك الدولي" الحكم الراشد على انه "الطريقة التي تمارس من خلالها الدولة إدارة وتسيير مواردها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التنمية"².

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتعرف الحكم الراشد على انه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وحفظ القانون والنظام، وخلق ظروف ملائمة للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.

وفي تعريف آخر لليونسكو أنه "جميع الأدوات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتمكن المواطنون ومنظمات المجتمع المدني من تطبيق الحقوق القانونية الخاصة بهم".

وهنا نرى إن اليونسكو تعتبر الحكم الراشد آلية يستخدمها الأفراد داخل المجتمع لممارسة أعمالهم وواجباتهم³.

¹ حلقة دراسية، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، ص76.

² محمد زين الدين، (الحاكمة مقارنة أبستمولوجيا في المفهوم والسياق)، مجلة مسالك، العدد 8، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص06.

³ أحمد باسم محمد، (مدى نوافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2011، ص8.

ومن التعاريف التي أخذناها يتضح لنا إن مفهوم الحكم الراشد يشمل جميع أطراف الدولة من هياكل وموارد مالية بشرية في إطار العملية التنموية التي تمارسها الدولة في ظل تحقيق أهدافها. وبخصوص تعريف الحكم الراشد في المؤسسة اخترنا هذه العينة من التعاريف والتي تنص على ما يلي:

هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية ، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني .

عرف الأستاذ "ميشال كابرون" من جامعة باريس الحوكمة في المؤسسة على أنها « مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين وذكر بأنها تعني النظام الموجود بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء وتشمل مقومات تقوية المؤسسة وتحديد المسئول والمسؤولية. »

أما الأستاذ "مقيدهش" فيرى أن الحكم الراشد في المؤسسات يتعلق في حق مسائلة إدارة المؤسسة وضمان الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمال الشيء الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وإتاحة فرص عمل جديدة.¹

¹ محمد زين الدين، المرجع السابق، ص 09.

المطلب الثاني: مستويات وخصائص الحكم الراشد

الفرع الأول: مستويات الحكم الراشد

إن الحكم الراشد يتألف من ثلاثة مستويات وهي كالآتي:

- أ. **المستوى (حكومي - حكومي)** وهو المستوى المتعلق ما بين الوزارات والمؤسسات الحكومية وكيفية التنسيق فيما بينها من حيث الوثائق والمعلومات والعمل ككينونة واحدة مع الأخذ بعين الاعتبار الصلاحيات والتفويض.
- ب. **المستوى (حكومي - مواطن)** وهذا المستوى متعلق بالعلاقة ما بين المواطن والحكومة من ناحية تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وذات جودة عالية وبما يحفظ كرامة وحقوق المواطنين، وتكون من خلال موقع رسمي أو ما يطلق عليه البوابة الالكترونية للحكومة.
- ت. **المستوى (حكومي - أعمال)** ويختص هذا المستوى بالجانب المتعلق بالعقود والمناقصات فضلا عن التسجيل والتعاملات مع الشركات سواء كانت شركات محلية أو دولية، فضلا عن التسهيلات التي تخص جانب الاستثمار¹.

¹مازن مهدي حبيب العقابي، الحكم الراشد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الإسلامي، بغداد، دار كلكاش للطباعة، المعظم، 2017، ص 60 - ص 61.

الفرع الثاني: خصائص الحكم الراشد

فالحكم الراشد هو الذي يحقق ويؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي الذي يستند إلى المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة نظر السياسة على وجود الحكم الراشد وفي هذا الشأن لا بد إن تقوم على:

♦ الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.

♦ ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين دون استثناء والحق في التصويت والترشح.

♦ فتح المناصب العامة إما المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة دون تمييز.

إن قياس الحكم الراشد لا يظهر بشكل واضح إلا بعدم معرفة خصائص ومميزات الحكم الفاسد وهي:

■ هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة وبين المال العام والخاص.

■ لا يقوم على أساس القانون ولا يطبق القانون ويعفي المسؤولين من سريان القانون عليهم.

■ يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء خدماتها¹.

¹ غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد، دفاثر السياسة والقانون، 2011، ص378.

المطلب الثالث: آليات الحكم الرشيد

إن تطبيق الحكم الرشيد يدعو إلى الإصلاح ويتطلب هذا تحضير الأرضية المناسبة له، وتوفير آليات التطبيق الميداني وتتجسد هذه الآليات في:

1. **الآليات السياسية:** يقوم الحكم الرشيد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي، أي أنها وصلت للحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافية ونزيهة.

2. **الآليات القانونية:** يتطلب الحكم الرشيد شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة وأيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.

3. **الآليات الاقتصادية والاجتماعية:** يتطلب الحكم الرشيد التحكم في الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.¹

♦ إذا أريد للحكم الرشيد إن يؤسس على ضوء الآليات المذكورة أنفا، لابد من وجود بنى وهيئات تعمل على تجسيده ميدانيا، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار، لذا لابد إن يكون الحكم الرشيد مشروع مجتمع بسائر مكوناته، وتتمثل الأطراف المشاركة في ذلك فيما يلي:

¹ مازن مهدي حبيب العقابي، المرجع السابق، ص363.

1. **الدولة:** تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، وذلك باعتبارها الجبهة المساهمة في الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها.
2. **المجتمع المدني:** يستطيع المجتمع المدني إن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالتنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع وإدماج الشباب في مسارات التنمية.
3. **القطاع الخاص:** أصبح من الضروري إن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح منظوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى إن القطاع الخاص اعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك، يحث إن القطاع الخاص يمكنه توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية¹.

¹مازن مهدي حبيب العقابي، المرجع السابق، ص374 - ص375.

المطلب الرابع: الإدارة العامة الرشيدة

أدى التغير الحاصل على وظيفة الإدارة العامة ودفعها بالأساس نحو تطوير أساليب عملها، من نموذج تقليدي إلى الأخذ بأسلوب الإدارة بالتوجه نحو العميل ، أي أسلوب إدارة القطاع الخاص ،أضف إلى ذلك المتطلبات المتنامية لمتلقي الخدمة ، نحو مزيدا من الارتقاء بنوعية الخدمة ، التي تقدمها المنظمات العامة ، وتوفيرها بأسلوب يمكن من الحصول عليها في الوقت والكمية المناسبين ، بما يحقق هدف خدمة و رعاية الفرد والمواطن.

لقد ازدادت الحاجة إلى رفع كفاءة الموظفين ، مع قيام الثورة الصناعية ، واتضحت الحاجة إلى أهمية ترشيد العمل الإداري ، بسبب المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق الجهاز الحكومي ، وازدياد الإمكانيات المادية والبشرية ، ولذلك قام العديد من المفكرين ورجال الإدارة ، بالبحث عن أفضل السبل لترشيد العمل الإداري ، ورفع كفاءة العنصر البشري في الجهاز الحكومي والمنظمات العامة من ثم تمثل الخدمة العامة الرشيدة وفق منطق تقريب الإدارة من المواطن الاستقبال اللائق بالمواطن ، التكفل بكل التظلمات التي يرفعها المواطن المرتفق ، إجابة المواطن في أجل محدد ، إرشاد المواطن بالإجراءات والمسالك الإدارية المحددة ، إضافة إلى تسيير الوحدة ، أو المؤسسة الإدارية من طرف عمال أكفاء.¹

كما ينظر للخدمة العمومية في ظل الحكم الراشد على أنها مفهوم يكرس مشاركة المواطن ، ومؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام ، وفي وضع القرارات الخاصة بالقضايا التي تعنيهم ، وتحقيق الشفافية ، التي تجسد حق المواطن في الوصول إلى المعلومات ، والأخبار الصحيحة ، والقدرة على الاطلاع على الموازنات ، ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع ، والبرامج، والخدمات ذات العلاقة بالشأن العام

مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي حتى يومنا هذا ، طرأت الكثير من التحولات على دور

¹ عشور عبد الكريم، المرجع السابق،ص54.

الدولة ، و تتلخص هذه التحولات في توجه الدول التي أخذت باقتصاد السوق ، إلى مزيد من إشراك القطاع الخاص والتعاونيات ، والمجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة ، والتي كان لها تأثيرا كبيرا على مؤسسات الخدمة العامة ، حيث كان التحول الذي ميز هذه المؤسسات العامة ، هو التغيير في طبيعة مهامها ، من مؤسسات تحتكر إنتاج وتوزيع الخدمات العامة ، إلى مؤسسات تلعب دور الشريك والمنافس في تقديمها لبعض الخدمات مع القطاع الخاص ، والتعاونيات والمجتمع المدني.

إن هذه التحولات تضمنت توجه الدول نحو الأخذ بمبادئ الحكم الراشد ، التي لها أثر بالغ على أساليب إدارة مؤسسات الخدمات العامة ؛ ففي ظل هذه المبادئ أصبحت هذه المنظمات مطالبة بأن تعمل في إطار يتسم باللامركزية ، والشفافية ، كي تمكن المجتمع المدني من مساءلتها ، بالتنسيق مع مختلف الفواعل الوطنية.

كما أن التطور الذي حدث في تقنية المعلومات (Information technologie) فرض على هذه المنظمات أن تستفيد من هذه التقنيات، في تقديمها للخدمات العامة، الأمر الذي أدى إلى تحديثها سواء من ناحية الأطر القانونية، أو البنية التنظيمية، أو أساليب وإجراءات عملها، ناهيك عن أهمية رفع معارف، ومهارات للعاملين بها. حيث أدت كل هذه التطورات إلى ضرورة إيجاد مؤسسات عامة، تتماشى ومفهوم الحكم الراشد أو الحكم الجيد، والتي يعبر عنها بالإدارة العامة الرشيدة.¹

¹ عشور عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 55.

المبحث الثالث: التعليم العالي

ليس هناك إجماع حول ظهور مؤسسات التعليم العالي، ولا حول البدايات الأولى له، وذلك لظهوره في صور غير مطابقة للأشكال والمؤسسات الحديثة، وبالتالي يمكن تمييز حقبة تاريخية متباينة للتعليم العالي يمكن تمييزها كما يلي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للتعليم العالي

لقد عرف التعليم العالي أشكالاً عديدة في التاريخ الطويل لتقدم الإنسانية حسب البنيات المختلفة التي عايشها:

1. التعليم العالي في الحضارات القديمة:

أنشأ المصريون القدماء مدارس عليا لتعليم الهندسة والطب، وتعد أبنية الأهرامات الخالدة وهياكل المعبد العظيمة، والمقابر الملكية إلا أثرا من عمل المهندسين الذين تعلموا في هذه المدارس ودليلا قاطعا على تقدمهم في الهندسة والرياضيات. وكذلك تطورات حضارة بلاد الرافدين التي عرف أهلها أصول هندسة الري والزراعة، وكذلك المدن مثل مدينة بابل الشهيرة. وعرف القدماء اليونان شكلا من التعليم العالي، واشتهروا بعلم التاريخ والجغرافيا، ونبغوا بالفلسفة خاصة، أمثال (هيروdot) عالم التاريخ، (وفيثاغورث) عالم الرياضيات، والفيلسوف (أرسطو) والفيلسوف (أفلاطون).¹

¹ سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في علم المكتبات، دراسة ميدانية، جامعة قسنطينة، 2014، ص 52 - ص 53.

التعليم العالي في الحضارة الإسلامية:

كان المسجد يعتبر المنطلق الأول للمدرسة في الحضارة الإسلامية. فلم يكن يقتصر على العبادة إنما أيضا كان يدرس فيه اللغة والشريعة، وأصبحت هذه المساجد مراكز للتعليم العالي في القرون الأولى للإسلام كما في البصرة والكوفة وبغداد ودمشق ومن أمثلة هذه المساجد:

- ♦ **جامع الزيتونة:** وهو أول جامع في العالم الإسلامي وهو جامعة وجامع بمدينة تونس، يعد ثاني الجوامع التي بنيت في إفريقيا بعد جامع عقبة بن نافع في القيروان سنة 79هـ.
- ♦ **جامع القرويين:** وهو جامع في مدينة فأس المغربية بني عام 245هـ/859م. قامت ببناؤه فاطمة الغمرية، حيث وهبت كل ما ورثته لبناء المسجد.
- ♦ **الجامع الأزهر:** بني عام 360هـ/970م حين كان مسجدا تقام في أبعائه حلقات للدراسة، وكان يتميز بالأروقة حيث كان كل رواق يسكنه طلاب بلد حيث كان هناك رواق للشاميين، ورواق للمغاربة، ورواق للأتراك وورد رواق للسودانيين ثم بنية المدرسة بجانب المسجد التي كانت تشبه الثانوية والعالية في عصرنا الحالي، وكان التعليم لمختلف الطبقات.

2. **التعليم العالي عند الغرب:** إن أوروبا والغرب بصفة عامة كان يسودها حالة من الجهل والتخلف والفقر ولم يكن للعلم إلا أديرة الرهبان، وهي مقصورة على رجال الكهنوت فقط. وتطورت في فترة الفتوحات الإسلامية كانت هي السبب والقاعدة الأساسية للعلم في أوروبا¹.

¹ اسمية الزاحي، المرجع نفسه، ص54.

المطلب الثاني: مفهوم التعليم العالي

لقد كان للتعليم العالي عدة تعاريف وذلك يعود للاختلاف الأفكار والمحيط الذي نشأ فيه ونذكر منها:

♦ فقد عرفته منظمة اليونسكو في المؤتمر السابع وعشرون على انه برنامج للدراسة والبحث في المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، باعتبارها مؤسسات في مستوى التعليم العالي.

♦ كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: على انه مرحلة تلي التعليم الثانوي وتكون في هذه الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا للدراسة في ضل البرامج المقدمة.

♦ وتعرف نورة دريدي التعليم العالي: "التعليم العالي ليس مجرد استدلال للأعلى بمعنى تكملة ما بعد مرحلة التعليم الثانوي، بل تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كون التعليم العالي يسد حاجات المجتمع من خبرات، مهارات معينة بغرض التنمية والتطور". وحسب دراسة قام بها بوحنية فقد بين ان البيئة التعليمية الجامعية هي لكل جوانب الحياة الاجتماعية التي يتم فيها التفاعل لكل أطراف العلمية فالجامعة هي تنظيم اجتماعي رسمي يتم داخلها التفاعل الاجتماعي بين عناصرها المختلفة من علاقات وقوى اجتماعية وقيم سائدة وبين أطراف العلمية الجامعية والبيئة الجامعية تشمل الحياة الاجتماعية، التعليمية والثقافية¹.

¹نورة دريدي، خريج الجامعة بين التكوين والتشغيل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1999، ص77.

ومن خلال التعاريف نرى أن التعليم العالي عبارة عن مرحلة دراسية تتميز بالتفاعل بين أطراف الوحدة التعليمية في علاقة ترابطية بين المحيط الداخلي والجو الاجتماعي من جهة خارجية في إطار منظم مهني وفكري.

المطلب الثالث: خصائص ووظائف التعليم العالي

الفرع الأول: الخصائص

إن مؤسسات التعليم العالي عموماً تختلف من حيث الوظائف والخصائص عن غيرها من المؤسسات الأخرى بما يلي:

- ♦ تتميز الجامعة بأكاديمية التعليم والبحث العلمي.
- ♦ تعد الجامعة مصدر القدرات والكفاءات التي تقدم للدولة إطارات في جميع المجالات.
- ♦ تعتبر المحيط الذي يجمع المعارف والعلوم والابتكارات في جميع الميادين.
- ♦ إن الجامعة تحتوي على الكفاءات التي تتميز داخل المجتمع.
- ♦ تتميز الجامعة بالتواصل مع غيرها من المؤسسات من حيث العلاقات أو التنافس العلمي.
- ♦ تعتبر الجامعة مجالاً مفتوحاً للطلبة في إثراء معارفهم وتحقيق أهدافهم العلمية والعملية.
- ♦ كما إن الجامعة تساهم في رسم أخلاقيات المجتمع وثقافته وحتى طريقة تفكير من خلال الدفوعات الطلابية التي تتخرج منها¹.

¹ محجوب بسمان فيصل، إدارة الجامعة العربية في ضوء المواصفات العالمية، دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 25-ص 26.

الفرع الثاني: وظائف مؤسسات التعليم العالي

إن الوظائف الأساسية للجامعة تطرح كآلاتي:

1. التعليم وإعداد القوى البشرية:

إن البرامج المقدمة والمسطرة في مؤسسات التعليم وظيفتها تكوين كفاءات بشرية في جميع التخصصات، من أجل جميع المجالات الوظيفية والمهنية في الحياة، في ظل متطلبات العمر. وتأتي هذه المهمة في رأس أولويات التعليم العالي، في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة، والتي هدفها تحقيق التطور والازدهار والنهوض بالمجتمع نحو الأفضل¹.

2. البحث العلمي:

إن الهدف الأسمى في الجامعة هو رفع مستوى الكفاءات العلمية، وتكوين طلبة ناجحين أكاديمياً، من خلال البرامج والكفاءات التي تتوفر عليها، لإنتاج وتطوير وفتح المجال العلمي للكفاءات من باحثين وطلبة، ومساعدتهم في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، وزيادة العملية التنافسية، التي تتطابق بما ينسجم مع التنمية الاقتصادية واحتياجات المجتمع.

3. خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الشاملة:

إن مؤسسات التعليم تهتم بالعلم وتطوير الكفاءات لكن هذه الأخيرة تعتبر حلقة وصل بين مجتمع العلم ومجتمع العمل أي إنها تربط بين العلم والمعرفة والمجالات الأخرى الاجتماعية الاقتصادية والتوجهات المستقبلية للمجتمع، فهي تلعب دوراً هاماً في رسم السياسة العامة وتؤثر بشكل كبير في شخص المجتمع، من الناحية الثقافية كما إن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الدراسات التي تقدمها لهذه المجالات، كما أنها توفر المعلومات اللازمة في مجال اتخاذ

¹سمية الزاحي، المرجع السابق، ص63.

القرار فمؤسسات التعليم العالي تعتبر فاعل إيجابي في مختلف القطاعات، مما يجعلها القطاع الأكثر ارتباطاً، في أي دولة لأن كل ما تقدمه مؤسسات التعليم يؤثر إما إيجاباً أو سلباً على مسيرة التنمية داخل الدولة وذلك حسب ما تتميز هذه المؤسسات من نجاح وفشل¹.

المطلب الرابع: أهمية وغاية التعليم العالي

الفرع الأول: الأهمية

ما يميز التعليم العالي انه يساير التطور وهذا بفضل تنوع التخصصات فيه وكذلك الطرق المنهجية المتبعة، فهو يناقش كل القضايا التنموية في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والثقافية وهذا كله يفرض التعليم العالي لما له من رؤية إستراتيجية لكل ما نواجهه من تغيرات².

كما أن التعليم العالي يمثل الرؤية المستقبلية للمستقبل في المجتمعات البشرية لذلك لتزايد متطلبات التنمية، فقد أصبحت معيار الدول في عجلة التقدم يظهر من خلال مدى تطورها التكنولوجي والمعرفي وفي شتى المجالات العلمية والأخرى.

حيث تساهم الجامعة كمؤسسة في الجمع بين جميع الطاقات الفكرية وكذلك الاحتكاك بين جميع الطلبة والأساتذة باختلاف ثقافتهم، وآرائهم وهذا ينتج منه إبداعات وحدوث تغيرات، تساهم في خلق بنية فكرية جديدة³.

¹ اسمية الزاحي، المرجع السابق، ص64.

² الحبيب فهد ابن إبراهيم، مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: إستراتيجية مقترحة، في المؤتمر العربي الأول اشراف المستقبل التعليم وورشنة عمل المستقبل، القاهرة، 2006، ص52.

³ معوض صلاح الدين إبراهيم، المناخ السائد في إدارة التعليم الجامعي، دراسة ميدانية لجامعة المنصورة في التعليم العالي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987، ص329.

الفرع الثاني: غاية التعليم العالي

بشكل عام يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها:

1. تأهيل كفاءات بشرية قادرة على تسيير مهامها في الحياة العملية.
2. تكوين رأس مال بشري وتنمية المعرفة البشرية.
3. المساهمة في الحياة دون الاقتصار على المحيط الجامعي من خلال تشاركها للمعلومات والنتائج مع الأطراف الأخرى.
4. الحفاظ على الإنتاج الفكري وتسيير ثقافة المجتمع.
5. تكوين قيادات فكرية تساهم في التنمية الاجتماعية.
6. النظر في مشكلات المجتمع المحيط به ومحاولة فهمها وتحليلها، ثم البحث عن حلول واقتراحات مناسبة.
7. تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين¹.

وبالرغم من كل هذه الأهداف إلا إن التطورات والتأثيرات الداخلية والخارجية وفي إطار التنمية لتتغير هذه الأهداف أو تطرح أهداف أخرى، ومن هنا يمكن إبراز هدفين أساسيين للجامعة هما:

1. التعليم: أي تخريج دفعات طلابية بتخصصات تساهم في مسايرة تطورات المجتمع.
2. البحث العلمي: تطوير المجال العلمي والمعرفي.

¹سمية الزاحي، المرجع السابق، ص 65.

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل، استطعنا معرفة أساسيات الإدارة الإلكترونية وما تحتويه من خصائص وأهداف، ونستنتج أن الإدارة الإلكترونية طريق واسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة عقلانية، وهذا ما وجدناه في إطار الحكم الراشد الذي جاء في إطار التنمية والذي وجدنا أن من خصائصه، الاستفادة من جميع الموارد التي تدفع نحو التنمية وكآلية لتسيير شؤون المؤسسات و الدول، وهذا ما يحاول التعليم العالي الوصول إليه، لأنه يعتبر جزء من المجتمع و الذي يؤثر ويتأثر به فالجامعة تعتبر مصدر للقدرات و الكفاءات التي تتميز داخل المجتمع ، كما أن الجامعة في عملية تنافس مستمر في إطار البحث العلمي.

الفصل

الثاني

لقد حظي موضوع الإدارة الإلكترونية اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال ما قدمته من إنجازات فضلاً أنها تعبر عن مستوى التقدم الحضاري والاقتصادي لجميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وما زالت المؤسسات تبحث عن قيادات جديدة عن طريق إعادة تصميم هيكلها في إطار تحقيق أهدافها وغاياتها.

ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على إسهامات الإدارة الإلكترونية على مستوى الوظائف ومدى أهميتها على كل وظيفة من وظائف الإدارة كمبحث أول، أما المبحث الثاني فسيكون حول فاعلية الإدارة الإلكترونية من خلال الأداء الوظيفي لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي، وما قدمته للمحيط الجامعي (الطلبة والأساتذة)، ومزايا الإدارة الإلكترونية في المنظمة وللمتعاملين مع المؤسسة والعاملين بالمؤسسة، وفي الأخير تقييم الإدارة الإلكترونية من خلال فوائد ومعوقات الإدارة الإلكترونية وروئية لبعض التجارب، كمبحث ثالث.

المبحث الأول: مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري

إن الإدارة الالكترونية نمط جديد من الإدارة ترك آثارا واسعة على المؤسسات ومجال عملها وعلى استراتيجياتها ووظائفها وهذه التأثيرات لا تعود للبعد التكنولوجي فقط، بل أيضا إلى البعد الإداري المتمثل في تطور مفاهيم الإدارة.

المطلب الأول: مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير عملية التخطيط.

نتيجة للتطورات الهائلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتنافسية العالية في مجال التعليم العالي أصبح التخطيط يتم بأكثر فعالية وقادر على مواكبة كل المستجدات والتطورات. حيث أصبح التخطيط الالكتروني الذي يعني تحديد ما يراد عمله أنيا ومستقبلا بالاعتماد على تدفق المعلومات من داخل المؤسسة وخارجها ويتعاون مشترك بين القمة والقاعدة بالإفادة من الشبكة الالكترونية لمواجهة متطلبات الأفكار الجديدة وحاجات المستخدمين، وفقا لخطط طويلة الأمد ذات مرونة عالية وواضحة وسهلة. لقد ساهمت الإدارة الالكترونية في عملية التخطيط من خلال:

- نقل عملية التخطيط من ممارسة احتكارية للمستويات العليا إلى المستويات التنفيذية وهذا يساهم من جهة في تنمية قدرات العاملين داخل المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة الجماعية.
- إلزام المؤسسات بتحقيق سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء كأسبقية تنافسية يقدم على أساسها العميل اتخاذ القرار عن مدى استمراره مع هذه المؤسسة من عدمه.
- جعل محور التخطيط ليس المؤسسة فحسب بل المحيط وحاجات العملاء وعلى هذا الأساس ستكون المؤسسة ملزمة بتكييف بنيتها الداخلية مع متطلبات محيطها.¹

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، (مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي)، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، الجزائر، ص94.

- زيادة قدرة المؤسسة على تشخيص المشاكل نتيجة قدرتها على تحصيل المعلومات.
- دعم قدرة المؤسسة على تحديد البدائل المختلفة، وتقويل كل بديل.
- زيادة قدرة المؤسسة على محاكاة الواقع والنمذجة الواقعية باستخدام نظم المعلومات الالكترونية.
- القدرة على تفعيل ودعم القرارات.
- القدرة على مجارات قصر الوقت المتاح لمتخذ القرار في عصر الثورة المعلوماتية باستخدام تلك المزايا التي وفرتها تلك الثورة.¹

المطلب الثاني: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية التنظيم

يعتبر التنظيم وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط حيث تحوله إلى واقع قابل للتنفيذ. ونتيجة للتغيرات والتطورات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح عميلة التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادر على مسايرة مختلف المستجدات، حيث أصبح التنظيم بهذا الشكل يعرف "بالتنظيم الالكتروني" وعلى العموم يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية:

- التنظيم الالكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالاتصال والتعاون بين مختلف الأفراد.
- التشبيك الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية وهذا ما يحقق الاتصالات في كل مكان في المؤسسة. ولا شك أن هذه الصلات القائمة على الانترنت ستؤدي إلى تجاوز هرمية الاتصالات الموجودة في أشكال النظام التقليدي.

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع السابق، ص94.

• تحقيق تغييرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير على المؤسسة، وذلك من خلال استخدام أشخاص ذوي مهارة عالية، كما يمكن استخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسوب.

كما يعد التنظيم الالكتروني أحد أهم مستلزمات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، بالرغم من بقاء بعض الخصائص الهيكلية التقليدية إلا أن السمة الغالبة في الهيكل الالكتروني هي الاستخدام المكثف والمناسب لتقنية المعلومات بأركانها الرئيسية.¹

وكل هذا يصب في مصلحة المؤسسة من خلال سرعة المعاملات بين العمال وكذلك في إطار المراسلات التي تتم داخل الحرم السلطوي، فهذا يساعد المؤسسة على مواكبة واحتواء، أي تغييرات أو مشاكل تحدث بشكل فجائي.

ومن خلال هذا الجدول يظهر دور التنظيم الالكتروني الذي يعطي للمنظمة شخصيتها المميزة

من خلال مكوناته وهي كالاتي: **جدول رقم (01)**

المكونات التنظيمية	الإدارة التقليدية	الإدارة الالكترونية
الهيكل التنظيمي (الإطار الرسمي الذي يحدد كيفية تقسيم المهام والموارد وتجميعها في أقسام وإدارات)	<ul style="list-style-type: none"> ♦ التنظيم الهرمي ♦ الهياكل القائمة على الوحدات الثابتة ♦ الوحدة التنظيمية الواحدة ♦ التنظيم الرأسي (أعلى - أسفل) 	<ul style="list-style-type: none"> ♦ التنظيم الشبكي ♦ الهياكل القائمة على فرق العمل الجماعية ♦ وحدات تنظيمية مصغرة ♦ التنظيم الأفقي (يمين - يسار)
التقسيم الإداري	<ul style="list-style-type: none"> ♦ التقسيم الإداري القائم على أساس الوحدات 	<ul style="list-style-type: none"> ♦ التنظيم القائم على الفرق ♦ التنظيم القائم على تحالفات

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع السابق، ص94.

	<p>♦ التقسيم الإداري التقليدي (أما **** الصلاحيات محدد بدقة ولا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال)</p>	<p>داخلية (وهنا لا يمكن التحدث عن مدير مستقل أو عامل مستقل فالعامل والمدير كلاهما مدير واستشاري في الوقت نفسه)</p>
<p>سلسلة الأوامر</p>	<p>♦ سلسلة الأوامر الإدارية ♦ سلسلة الأوامر الخطية ♦ الرئيس المباشر (وهنا تكون الإدارة هي صانعة القرار وتصدر الأوامر وتأمّر بتنفيذها)</p>	<p>♦ الوحدات الاستشارية ♦ الوحدات المستقلة والفرق المدارة ذاتيا ♦ الرؤساء المتعددون (تكون هنا القرارات مشتركة أي هناك استشارة للعامل)</p>
<p>المركزية واللامركزية</p>	<p>♦ انفراد القيادة بالقرارات ♦ مركزية السلطة ♦ التحكم في المعلومات وسريتها (السلطة تكون بقمة الهرم وتعطي لصاحبها السلطة لاتخاذ القرارات وإصدار الأوامر فهي سلطة مركزية بيد المركز)</p>	<p>♦ تعدد مراكز السلطة ♦ القرار بالمشاركة ♦ الشفافية (اشترك المدراء مع العمال وهنا يكون غير ملزم التنفيذ تحسبا لأي ظروف تمر بها المنظمة وفي هذا النوع نجد هناك اتجاه كبير لتفويض السلطات للمستويات الأدنى في سلم الهرم الوظيفي)¹</p>

¹أحلام محمود شوكي، (الإدارة الالكترونية ودورها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه)، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 4، 2012، ص 27-ص 28.

المطلب الثالث: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية التوجيه

التوجيه هو عملية التأثير على سلوك الأفراد لضمان تركيز جهودهم وتعبئة طاقاتهم حول الهدف المنشود، بما يتطلبه هذا الأمر من تفهم لطبيعة السلوك الإنساني، ومن حسن التحفيز والقيادة والاتصال.

والقيادة هي جوهر وظيفة التوجيه، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها عملية التأثير على الأفراد باتجاه تحقيق أهداف المؤسسة. والنقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها، هي أن المؤسسات بحاجة للقيادة القوية والنظام الإداري القوي وهذا لتحقيق الفعالية ومواجهة كافة التحديات الراهنة، وإيجاد رؤى مستقبلية وخلق التركيب التنظيمي الكفء، والإشراف على العمليات اليومية.¹

كما يشار إلى أن التوجيه الالكتروني بالمنظمات المعاصرة يعتمد على وجود قيادات الكترونية والتي تسعى إلى تفعيل دور الأهداف الديناميكي والعمل على تحقيقها، كما يعتمد أيضا على وجود قيادات قادرة على التعامل الفعال بطريقة الكترونية مع الأفراد الآخرين والقدرة على تحفيزهم وتعاونهم لإنجاز الأعمال المطلوبة، كما يعتمد التطبيق الكفء للتوجيه الالكتروني على استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية المتقدمة كشبكة الانترنت بحيث يتم انجاز وتنفيذ كل عمليات التوجيه من خلالها.²

ويؤكد نجم إن قيادة الذات هي الأكثر بروزا في الإدارة الالكترونية، فالقائد الالكتروني مطلوب منه أن يتخذ قرارات سريعة وفورية، مما يجعله بحاجة إلى تطوير اتجاهات وقواعد خاصة للحالات المختلفة التي تساعده على سرعة الاستجابة.³

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع السابق، ص95.

² أحمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004، ص71 – 73.

³ عبود نجم عبود، الإدارة الالكترونية، الإستراتيجية الوظائف والمشكلات، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004، ص267.

فاتخاذ القرار أحد الأنشطة الرئيسية للقادة الإداريين، وهذه العملية تتضمن الاختيار بين البدائل، فهي شريان الحياة لأي مؤسسة، وإذا توقف تتعرض هذه المؤسسة للخطر، فعملية اتخاذ القرار هي نشاط له صفة الاستمرارية يعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المتاحة عن الظروف والأوضاع المحيطة. إضافة إلى ذلك، فإن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مختلفة في الوظائف الرئيسية: التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة. حيث نجد كل وظيفة من هذه الوظائف لا يمكن لها إن تتم أو يمارسها الأفراد دون الاعتماد على عملية اتخاذ القرارات.¹

المطلب الرابع: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية الرقابة

تعتبر الرقابة عنصراً رئيسياً وهاماً من عناصر العملية الإدارية التي يقوم بها المسير في أي مستوى إداري. وتظهر أهميتها في كونها أداة تعمل على تحديد وقياس درجة أداء الأنشطة التي تتم في المؤسسات من أجل تحقيق أهدافها. والرقابة عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى وضع معايير للأداء، يفترض، أن تكون موضوعة سلفاً لأوجه النشاطات المختلفة، وتتفق كذلك مع الأهداف المنشودة. فهي الجهاز العصبي للنظام الإداري لكونا تتعرض لكل خلية من خلاياه لتأثر بها وتؤثر فيها. وعلى العموم تعريف الرقابة على أنها عملية قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين بغية التأكد من أن أهداف المؤسسة والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت فعلاً.²

كما إن الرقابة الالكترونية أكثر اقتراباً من الرقابة القائمة على الثقة بدلاً من الرقابة التقليدية القائمة على العلاقات والمسائلة الرسمية، وهذا يفسر الاتجاه المتزايد نحو التأكيد على الثقة الالكترونية والولاء الالكتروني بين العاملين والإدارة، وهذا يحول الرقابة كرسيد إلى الرقابة كعملية وتدفق مستمر، وهناك عديد من المزايا للرقابة الالكترونية:

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع السابق، ص93.

² موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع نفسه، ص95.

- إنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية.
- تحقق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي الآن الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.
- إن الرقابة الالكترونية تتطلب بل وتحفز العلاقات القائمة على الثقة، وهذا مما يقلل الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.
- إن الرقابة الالكترونية تقلص مع الوقت من أهمية الرقابة القائمة على المداخلات أو العمليات أو الأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج، فهي إذن أقرب إلى الرقابة بالنتائج.
- إن الرقابة الالكترونية تساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المنظمة إلى حد كبير، من اجل تحقيق مستلزمات الرقابة والحد من المفاجآت والأزمات في المنظمة.¹

¹ عبود نجم عبود، المرجع السابق، ص247 – ص 277 .

المبحث الثاني: فاعلية الإدارة الالكترونية في الجامعة

المطلب الأول: دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين

إن فكرة العمل بالإدارة الالكترونية في ضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في تطوير العمل الإداري، أصبح ضروريا وخاصة في مجال التعليم العالي الذي يعد مرحلة تتميز بالابتكار وظهور الكفاءات والقدرات العلمية، وهذا يبرز من خلال الدور الذي تقدمه الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي من خلال ما يلي:

- إن بتطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعة يمكن التغلب على مختلف العوائق التي تخفض مستوى الأداء.
- استغلال المساحة من خلال حفظ المعلومات بطريقة الكترونية.
- تمكن الإدارة الالكترونية من تقليص الأخطاء بمعدلات كبيرة.
- السرعة في توصيل المعلومات لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي.
- انخفاض التكلفة والجهد لدى العاملين والمؤسسة.
- يؤدي تطبيق الإدارة الالكترونية إلى الدقة والموضوعية في العمليات المنجزة داخل الجامعة.
- تمكن الإدارة الالكترونية من تخفيف الأعباء على الموظفين داخل الجامعة.¹
- تساعد الإدارة الالكترونية الموظفين على تشخيص المشاكل نتيجة قدرتهم على تحصيل المعلومات.

¹ نبشي إسراء، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، دراسة حالة، جامعة محمد خبضر، بسكرة، 2013، ص78.

- تطوير فاعلية الأداء واتخاذ القرارات من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أراها وتسهيل الحصول عليها، من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية وإمكانية الحصول عليها بأول مجهود من خلال وسائل البحث.
- تطوير مهارات الموظفين في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحصول على المعلومات بطريقة سريعة.
- إمكانية نشر اللوائح والإجراءات والتعليمات الخاصة بالخدمات الالكترونية، ومعايير تقديمها وإتاحة الفرصة للجميع للاطلاع عليها بواسطة الحاسوب في موقع المؤسسة في شبكة الانترنت.
- تبسيط إجراءات العمل ويقصد بها التغييرات التي تحدث في ضل العمل، والابتعاد عن البيروقراطية والمشاكل الإدارية من تطبيق الإدارة الالكترونية.
- السرعة في العمل وتقليل الجهد يكسب رضا الموظفين لدى المؤسسة.
- وفرة المعلومات بشكل كبير يسمح بتوجيه العاملين وأنشطتهم.
- الابتعاد عن الهرمية السلطوية حيث أصبح بإمكان الجميع الاتصال اليومي وتبادل المعلومات بسهولة.¹

¹ نبشي إسراء، المرجع السابق، ص79.

المطلب الثاني: أثر الإدارة الالكترونية في المحيط الجامعي

- أصبح بإمكان الطالب المسجل سنة أولى ليسانس التسجيل عن بعد بطريقة الكترونية.
- بفضل التسجيل الالكتروني خفف هذا العبء والجهد والتكلفة على الطالب للانتقال الى الجامعة
- مكن التسجيل الالكتروني اختصار المسافة بين الطالب وإدارة الجامعة
- ابعد التسجيل الالكتروني الطالب عن المعاملات الورقية.
- احتواء إدارة الجامعة على موقع رسمي يحوي كل شيء يريده الطالب
- مكن الموقع الرسمي الطالب من التطرق إلى أهم الإعلانات والإصدارات التي تنشرها كلية الجامعة في موقعها الالكتروني.
- تحول الانتقال المباشر للجامعة لرؤية الإعلانات وكشوفات النقاط أو استدراك الأساتذة أو التغيرات في الجدول الزمني، وأيضا رزنامة الامتحانات إلى رؤيتها عبر شبكة الانترنت.
- اقتراب الطالب من الجامعة بشكل سريع وسهل في ظل البعد الزمني والمكاني.
- بإمكان الطالب تقديم اقتراحات وهذا فتح المجال للمشاركة.
- التخلص من الروتين الخاص بالمعاملات الورقية بين الطالب والجامعة.¹

المكتبة الالكترونية والمعروف أن الجامعة والمكتبة شيئان متصلان يكملان بعضهما فالطالب والأستاذ مرتبطان بالمكتبة، فالطالب تعتبر مرجعه الأساسي وكذلك الأساتذة إلا أن الأساتذة يساهمون فيها أيضا وذلك من خلال وضع المذكرات والمداخلات والمقالات

¹ أسامة بن صادق طيب، مجلة الجامعات الالكترونية، الإصدار الثامن، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 22.

التي تحصلوا عليها في إطار بحثهم العلمي، ومن خلال التحدث على المكتبة الالكترونية نقدم هذا الجدول الذي يبين لنا أهمية الجانب الالكتروني في المكتبة:

جدول رقم (02):

المكتبة التقليدية	المكتبة الالكترونية
<ul style="list-style-type: none"> ♦ يتطلب على الطالب التسجيل بطريقة روتينية عن طريق دفع أوراق بيانات ♦ انتقال الطالب إلى قائمة المقترحات ثم إخراج المعلومات بتحريرها وتسجيل عند مسؤول المكتبة ♦ لا يتعدى الطالب ثلاث كتب ♦ إعادة الكتب والمذكرات بعد فترة لا تتجاوز الأسبوع¹ 	<ul style="list-style-type: none"> ♦ دخول الطالب للمكتبة بشكل مباشر ♦ استخراج المصادر والمعلومات بشكل سهل وسريع ♦ تحميل المعلومات والمصادر بحجم كبير ♦ الاحتفاظ بالكتب والمذكرات

¹ عصام توفيق أحمد ملحم, مصادر المعلومات الالكترونية بالمكتبات الجامعية, الرياض, ط1, 2011, ص 266.

المطلب الثالث: مزايا الإدارة الالكترونية

1. مزايا الإدارة الالكترونية للمنظمة:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية.
- الدقة والسرعة في انجاز العمل.
- زيادة الإنتاجية الإدارية.
- توفير المعلومات اللازمة الكترونيا لجميع المستويات.
- زيادة الكفاءة والفعالية للمنظمة.
- تقليل مخالفة الأنظمة.

2. مزايا الإدارة الالكترونية للمتعاملين مع المؤسسة:

- الشفافية والوضوح في كيفية الحصول على الخدمات من المؤسسة.
- إمكانية التواصل مع المؤسسة في أي مكان وزمان.
- سرعة الحصول على الخدمات.
- المشاركة في رسم سياسات المؤسسة من خلال التغذية العكسية.
- وصول الخدمات للمتعاملين مع ضمان سرية المعلومات وأمنها.
- إتاحة الخيارات المتعددة للمتعاملين في نوعية وفقا لرغباتهم وإمكاناتهم.¹

¹ رضوان رأفت، الإدارة الالكترونية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، 2004، ص3.

3. مزايا الإدارة الالكترونية للعاملين بالمنظمة:

وضوح الاختصاصات والمسؤوليات للعاملين في ظل الإدارة الالكترونية.

- تنمية مهارات وقدرات العاملين التقنية.
- سهولة أداء الأعمال لتوحيد نماذج إجراءات العمل الالكتروني.
- استمرار الاتصال الفعال بين العاملين والمستويات الإدارية.
- تحقيق اللامركزية الإدارية مما يحقق سرعة أداء المهام ببسر وسهولة.
- سرعة الحصول على المعلومات اللازمة لأداء العمل من خلال الأرشيف الالكتروني للمنظمة.
- التوثيق الالكتروني لجهود العاملين من خلال الرقم السري لشخصية كل موظف مما يحفزهم للإبداع والتميز.¹

المبحث الثالث: تقييم الإدارة الالكترونية

لتقييم أي برنامج ما يجب الاطلاع على الفوائد و المعوقات وطرح بعض التجارب.

المطلب الأول: فوائد الإدارة الالكترونية

تظهر فوائد الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة، فضلا عن ذلك تمثل الإدارة الالكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن

¹رشاد خضير وحيد الدائني، أثر الإدارة الالكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة، دراسة تطبيقية، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص22.

الواحد والعشرين، الذي يختصر العولمة والفضاء الرقمي، واقتصاديات المعلومات والمعرفة، وثورة الانترنت وشبكة المعلومات العالمية، كل متغيراته وحركة اتجاهاته.¹

كما أن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات الإدارية لم يأت من فراغ، بل وجد فوائد كبيرة حصلت، لذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها.

ومن أهم الفوائد:

- تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات، وهذا ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، كما تكون الخدمة المقدمة أكثر جودة.
- اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية المختلفة.
- الدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة.
- إن تقليل استخدام الورق سوف يعالج مشكلة تعاني منها اغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن للتخزين حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.
- تعمل الإدارة الالكترونية على تحويل الأيدي العاملة الزائدة إلى يد عاملة متطورة من خلال تأهيلها في ظل التطورات التكنولوجية ودعمها على مواكبتها.

ومن هنا يمكن القول إن الإدارة الالكترونية تسعى إلى إجراء تحسينات فعالة في المنظمات المعاصرة، حيث لها دور كبير في تحسين فعالية الأداء، واتخاذ القرار من خلال البيانات لمن أرادها، وتسهيل الحصول عليها بأقل جهد ممكن، كما يمكن اعتبار الإدارة الالكترونية مدخلا

¹ علاء السالمي، أتمة المكاتب المتقدمة، ط1، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007، ص20 - 21.

معاصرا لتطوير وتحديث المنظمات، ومواجهة والقضاء على كل مشكلات الإدارة التقليدية¹، حيث الإدارة الالكترونية تعتمد على استخدام التقنيات الالكترونية المتقدمة ذات التأثير الفعال من خلال تقديم الخدمات الكترونيا بوسائل في غاية السهولة والكفاءة والدقة.²

وهذا هدف كل مؤسسة تسعى إلى النجاح والتقدم وباعتبار الجامعة محيط للمعرفة وظهور الكفاءات فيجب مواكبة العصر من خلال الاستعانة بهذه التكنولوجيا، لأنها تسهل على الموظفين في المؤسسات الجامعية، طريقة عمل وكذلك بالنسبة للطلبة كباحثين ومتعاملين مع هذه المؤسسة.

المطلب الثاني: معوقات الإدارة الالكترونية

وعلى الرغم من حاجات المنظمات الاجتماعية إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، وما يمكن إن تحققه تلك المؤسسات من فوائد كثيرة إلا إن هناك من المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق الاستفادة من تطبيقات القيادة الالكترونية أو حتى من إتاحة ذلك الغرض والبدء بالتطبيق، ويمكن إن نضع تلك المعوقات في الجوانب التالية:

1. التحول من العمل اليدوي التقليدي إلى العمل الالكتروني سوف يدعم الاهتمام بالسرية من قبل الموظفين والخوف من التغيير من المسؤولين والموظفين.
2. تداخل مسؤوليات اتخاذ القرار للإقدام على التغيير أو الانتقال إلى الإدارة الجديدة.
3. قلة الاعتمادات المالية اللازمة للتطبيقات الحديثة.
4. عدم الاطلاع على نماذج ناجحة ف البيئة المجاورة.
5. عدم توفر خدمة الانترنت بشكل موسع واقتصارها على فئة معينة من دون غيرها.

¹ سعد ياسين غالب، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقها العربية، الرياض، الدار العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، ص27.

² محمد جمال أكرم عمار، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين، رسالة ماجستير في مجال إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009، ص35.

6. عائق اللغة والمصطلحات في بعض الأحيان.

7. قلة الكفاءات البشرية اللازمة لاستخدام التقنيات.

8. غياب التشريعات اللازمة.¹

9. عدم وجود دورات تأهيلية للموظفين في مجال هذه التقنيات.

10. عدم استعمال ندوات توعوية في مجال الإدارة الالكترونية.

كما يجابه تطبيق الإدارة الالكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر ، تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل مبادرة ، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الالكترونية فيما يلي :

1/ المعوقات الإدارية: تتجه بعض الدراسات إلى تحديد ، ومحاولة حصر المعوقات الإدارية

في تطبيق

الإدارة الالكترونية، وترجعها إلى الأسباب الآتية :

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية

- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات ، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات ،وتدفق العمل بينها .

- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية.²

¹ عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في و.م.أ و الجزائر، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة2009/2010،ص37.

² عشور عبد الكريم،المرجع السابق،ص37.

- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية ، ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية

- مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

2/ المعوقات السياسية والقانونية : تشمل هذه المعوقات ما يلي :

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة ، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الالكترونية ، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

- غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي ، وتتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني ، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيته.

- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق اطر قانونية ، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق ، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية ، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.¹

إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الالكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الالكترونية ، و صعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات ، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل ، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية ، والسرية في التعاملات الالكترونية.

¹ عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص38.

3/ المعوقات المالية والتقنية : حيث تتمحور حول :

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية ، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الالكتروني
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك كفاءة عالية
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية ، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية
- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنت ، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الكثير من الأفراد

4/ المعوقات البشرية : ويمكن تحديدها في الآتي:

- الأمية الالكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية ، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة
- غياب الدورات التكوينية ، موظفي الإدارة، والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الالكترونية
- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه (فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها)، أدى إلى ازدياد حدة التفرق ، و أضعف مشاريع الإدارة الالكترونية .
- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الالكترونية ، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا عن امتيازاته ومنصبه.¹

¹ عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص39.

5/ المهددات الأمنية: تتمثل هذه المهددات في الآتي :

- التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية ، خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية.

و يمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الالكترونية ، مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان ، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية ، حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها أو تدميرها.

وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

- **العنصر المادي** : من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات
 - **العنصر التقني** : باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.
 - **العنصر البشري** : بالعمل على تنمية مهارات، ورفع قدرات، و خبرات العاملين في هذا المجال.
- لكن الإشكال الذي يحتاج إلى نقاش هو كيف يمكن تحقيق التنسيق ، والانسجام بين هذه العناصر ، في ظل التباين بين محددات كل عنصر منها ، خاصة أمام مشكل الفجوة الرقمية ، وضعف مؤشرات الجاهزية ، وتباين مستوى التقدم التقني بين دول متقدمة وأخرى نامية .¹

¹ عشور عبد الكريم، المرجع السابق،ص40.

فإذا حققت المنظمة أو تلك الشركة هاته المقومات وقللت من التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تطبيقات الإدارة الالكترونية بوصفها احد الاتجاهات الحديثة للإدارة إن تغير من وظائف تلك المنظمات، من وظائف تقليدية تعتمد على نظم معلومات مستقلة إلى وظائف الكترونية تعتمد على نظم معلومات مندمجة العمل من خلال الانترنت وقائمة على نظم معلومات ذكية، مما يساعد تلك المؤسسات في الاعتماد على هياكل مرنة بدلا من الاعتماد على هياكل مركزية.¹

المطلب الثالث: نماذج في تطبيق الإدارة الالكترونية

جامعة كارنيجي ميلون:

وهي جامعة في مدينة بيتسبيرغ بولاية بنسلفانيا الأمريكية: ولقد برزت جهود العلماء الحاسوب وأساتذة علم النفس وخبراء التربية في تطوير الأساليب التربوية عبر خطوات منهجية عريضة منها:

♦ محاكاة بيئة الحياة الواقعية.

♦ تطبيق مبدأ التعلم المعتمد على الذات.

♦ توفير فرص الوصول إلى فيض المعلومات.

وذلك من خلال إنتاج وتطوير البرمجيات العملاقة منها: برمجة التحليل المالي والتجارة الآمنة: والذي يتم تطويره وتطبيقه بمعهد الدراسات العليا للإدارة الصناعية بالجامعة تحت اسم التحليل المالي التجارة الآمنة.

حيث يعتمد على أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال العالية السرعة لمحاكاة عالم السوق السريع الزاخر، وهو جزء من مشروع درجة الماجستير في المالية المؤتممة والإدارة الصناعية في المعهد، وتوجد في هذا المشروع أجهزة الحاسوب التي تعمل على بيئات يونيكس UNIX وويندوز

¹ محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة في التربية و التعليم بالعاصمة المقدسة، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 103.

WINDOWS ويوجد على الأجهزة أدوات تجارية وكتب الكترونية وبرامج إدارة الأوراق المالية، وجميع الأجهزة وجميع الأجهزة المتصلة بخط مع وكالة رويتر مما يتيح للطلبة الاطلاع على آخر تطورات الأسواق الخام والعملات والفرص التجارية، حيث يستخدم الطلبة هذه البيانات الحية لبيع وشراء المواد الخام بأسعار حقيقة مما يسرع من انتقالهم من قاعة المحاضرات الى عالم التجارة الحقيقي، ويعلمهم كيفية التعامل مع البيئة الحقيقية.

جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس:

قام معهد جون أندرسون للدراسات العليا في الإدارة التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس والذي صنفته مجلة **Business Week** كواحد من أفضل عشرة معاهد أمريكية في هذا المجال، بإعادة تنظيم بنيته التحتية في مجال الحاسوب بشكل كامل، وهذا المعهد له باع طويل في استخدام أحدث التقنيات، والتدريب التجاري المعتمد على الحاسوب، حيث انه عمل انتقال الجامعة من البطاقات المثقبة إلى الطرفيات وإلى ملحقات الفيديو وفي الثمانينيات إلى الحواسيب الصغيرة، وفي منتصف الثمانينات أصبحت الجامعة واحدة من أول معاهد الإدارة تكاملا في الخدمات الشبكية الالكترونية على مستوى البلاد، حيث أصبح لديها الآن نظاما للبريد الالكتروني يستفيد منه 500 ألف مستخدم وفي شتاء 1992 أصبح من متطلبات الالتحاق بالجامعة امتلاك الطلاب لأجهزة كمبيوتر محمولة.¹

مدرسة بيدي Peddie بولاية نيوجيرسي :

تبرع أحد خريجها وهو وولتر اينبرغ **Walter Annenberg** بمبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار ، وهي اكبر منحة فردية دفعت إلى مدرسة مشابهة، وقد أكسبت هذه المنحة المدرسة شهرة على المستوى الوطني، وأعطتها الفرصة لتطبيق برامج طموحة للاستفادة من تقنيات العصر، واستخدمت المدرسة الحاسوب لتغيير مجمل العملية التربوية ، فالطلبة يدرسون موادهم باستخدام

1 هوينكز براين مارتهام جيمس، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، ترجمة خالد العامري، ط1، القاهرة، دار الفاروق للنشر و التوزيع ، 2007، ص47.

البريد الالكتروني ، والمكتبة الالكترونية بالمدرسة والتفاعل غير المحدود مع شبكة الانترنت ، وتتميز المدرسة ببيئة التعلم المتمحور حول الطالب والتي يكون فيها المعلم مرشدا لمصادر المعلومات وليس حاقنا لمعلومات معلبة ، يتم منذ اليوم الأول ربط حاسوب الطالب بشبكة المدرسة الكترونيا ، ولقد أصبح البريد الالكتروني طريقة للحياة بالنسبة لطلاب المدرسة الخمسمائة ومعلميها السبعين ، وهناك في المتوسط 240 اتصال بالبريد الالكتروني يوميا ، مع إمكانية النفاذ إلى شبكة الانترنت.

تم تدريب طلبة المدرسة على كيفية الولوج إلى شبكة الانترنت واستخدام المكتبات الالكترونية، والتي تشمل على سبيل المثال دليلا مباشرا ونصوصا كاملة لعدة سنوات من جريدة نيويورك تايمز، وفهرس مصادر وغيرها من الموارد، ولقد أثبتت المدرسة أن استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات بشكل سليم أمكن تغير العملية التعليمية برمتها ، وتقليل حواجز الاتصال ، وتنمية حب الاستطلاع والابتكار والعمل الجماعي.¹

¹ هوينكز براين مارتهايم جيمس، المرجع السابق، ص48.

إن مفهوم الإدارة الإلكترونية غير من طرق عمل الإدارة فالتخطيط والتنظيم والقيادة والتوجيه والرقابة، أصبحوا يمارسون بطرق إلكترونية وجعل هذا النمط الإلكتروني من وظائف الإدارة تعمل بطريقة سلسلة سريعة ومباشرة، ومتصلة ببعضها البعض من اتجاهات مختلفة وجعلها قادرة على مجارات التطورات التي يعرفها عصر الثورة المعلوماتية، وهذا ما يهدف إليه التعليم العالي.

فالطلبة والأساتذة داخل هذا المحيط الإلكتروني يستطيعون تحقيق الأفضل في البحث العلمي وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، الذي يحتوي على كل شيء من منشورات أو إعلانات أو نشاط علمي تحظر له الجامعة، وأيضا نجد المكتبة الرقمية التي تحوي كل ما يحتاجه الطالب والأساتذ في إطار البحث العلمي، وبهذا يكون الجميع في تواصل دائم ومباشر مع المؤسسة في أقل وقت وجهد، وهذه المزايا تجنب التعليم العالي كمؤسسة والطلبة والأساتذة كمتعاملين من جميع الصعوبات التي كانت موجودة في مرحلة الإدارة التقليدية.

الفصل

الثالث

بعدما تطرقنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيري البحث الخاصة بالإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي و العلاقة بينهما حول دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي، وذلك من خلال الفصل الأول والثاني، سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى الاطلاع على الواقع الحقيقي بينهما في جامعة الدكتور مولاي الطاهر بولاية سعيدة على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية، وذلك باختيار العمال الإداريين كمجتمع بحث في المحور الأول إلى غاية المحور الرابع، باعتبارهم الأفراد المسؤولين على تنمية الجامعة وتطويرها باستمرار، بينما خصصنا المحور الخامس لطلبة وذلك لأنهم عنصر يتأثر ويؤثر بمحيط الجامعة، وقمنا بمقابلة مع رئيسة المكتبة على مستوى الكلية. وسنتطرق في هذا الفصل إلى المحاور الرئيسية التالية:

- التعريف بالمؤسسة محل دراسة.
- تحليل أسئلة المقابلة .
- تحليل محاور الاستبانة.

المبحث الأول: التعريف بجامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة.

يشرف السيد رئيس الجامعة، بمعية طاقم إداري يساعده في الإشراف والقيام بمسؤولياته لترقية وإدارة جامعة الدكتور مولاي الطاهر.

المطلب الأول: كلية الحقوق والعلوم السياسية

أنشأت كلية الحقوق والعلوم السياسية بموجب القرار رقم 59 المؤرخ في 2009/01/04 المتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، وذلك على إثر ترقية المركز الجامعي د. مولاي الطاهر إلى جامعة د. الطاهر مولاي بسعيدة بموجب المرسوم التنفيذي 10/09 الصادر بتاريخ 2009/01/04.

تضم كلية الحقوق والعلوم السياسية قسمين هما:

الفرع 1: قسم الحقوق

أنشئ بموجب المرسوم 222/98 الصادر بتاريخ 1998/07/07 ضامنا التدريس بنظام كلاسيكي بداية من 1998، ليُدْرَج بعد ذلك تدريس نظام ل. م. د. ابتداء من سنة 2009.

الفرع 2: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

يضمن تدريس النظام الكلاسيكي بداية من سنة 2004.¹

تتكون كلية الحقوق والعلوم السياسية على مجموعة من الأساتذة من كل المستويات والأصناف المتمثلة في :

¹ موقع جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بتاريخ 2018/04/03, 14:00 - www.univ-saida.dz/dsp

القسم	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر "أ"	أستاذ محاضر "ب"	أستاذ مساعد "أ"	أستاذ مساعد "ب"	المجموع
قسم الحقوق	02	21	25	25	03	76
قسم العلوم السياسية	01	03	04	14	03	25
المجموع	03	24	29	39	06	101

جدول رقم (03) يمثل تعداد الأساتذة 2017/2016

بلغ عدد طلبة الكلية خلال الموسم الجامعي 2017/2016 حوالي 1203 طالب في طوري ليسانس والماستر كما شهدت الكلية تخرج 85 طالب في طور الماجستير إضافة الى 14 طالب مسجلين في طور الدكتوراه نظام ل. م. د. وإما في الدكتوراه علوم فقد تم تسجيل 36 طالبا نظام قديم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و التأطير البيداغوجي

يتكون الطاقم الإداري لجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة من:

1. رئيس الجامعة.

2. نائب رئيس مديرية الجامعة المكلف بالتكوين العالي في الطور الأول والثاني.¹

3. نائب رئيس مديرية الجامعة المكلف بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي.

¹ موقع جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بتاريخ 2018/04/03, 14:00 - www.univ-saida.dz/dsp

4. نائب رئيس مديرية الجامعة المكلف بالتخطيط والتنمية والاتجاه
5. نائب رئيس مديرية الجامعة المكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية
6. يمثل منصب الأمين العام.

يتكون الطاقم الإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية من:

1. عميد الكلية.

2. رئيس قسم العلوم السياسية.

المطلب الثالث: الهياكل البيداغوجية

- مكتبة الكلية: تضم في الطابق الأرضي قاعات للمطالعة، قاعات للأساتذة، قاعات للبحث الإلكتروني، وفي الطابق الأول يحتوي على قاعة للكتب استعارة خارجية، قاعة للدوريات استعارة داخلية وقاعة للإنترنت.¹

في 2012/10/24 أصبح لكلية الحقوق والعلوم السياسية مكتبة خاصة بها، وقد وصلت عناوين الكلية في إحصائيات 2017/2016 إلى حوالي 31977 مرجع، تستند في معالجة أرسدها الفكرية إلى تطبيق تقنيات علمية تساعد في الوصول إلى المعلومة بسرعة ودقة، فهي تستعمل نظام (PMB) خاصة بتسيير المكتبات.²

¹ موقع جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بتاريخ 2018/04/03, 14:00 www.univ-saida.dz/dsp

² موقع جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بتاريخ 2018/04/04, 14:00 www.univ-saida.dz/dsp

كما تحتوي كلية الحقوق والعلوم السياسية على:

♦ ثلاث مدرجات

♦ 24 قاعة

♦ 02 مخبري بحث

♦ قاعة خاصة بالنسخ والطباعة

كما تحتوي الكلية على مجموعة من الشعب والتخصصات عبر اطوار LMD:

1. قسم الحقوق:

♦ في الطور الأول (ليسانس): القانون العام، القانون الخاص

♦ في الطور الثاني (ماستر): القانون الجنائي، قانون الأعمال، النظام القانوني للبيئة، القانون الإداري

♦ في الطور الثالث (دكتوراه): قانون اقتصادي، قانون جنائي، قانون دولي وعلاقات دولية، قانون العمل

2. قسم العلوم السياسية:

♦ في الطور الأول (ليسانس): تنظيم سياسي وإداري، علاقات دولية

♦ في الطور الثاني (ماستر): سياسات عامة وتنمية، إدارة وتسيير الجماعات المحلية

♦ في الطور الثالث (دكتوراه): السياسات العامة المحلية.¹

¹ موقع جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بتاريخ 2018/04/04, 14:05 - www.univ-saida.dz/dsp

المبحث الثاني: تحليل الدراسة الميدانية

إن الباحث أو الطالب عموماً في إطار بحثه العلمي يجب أن يستند إلى أدوات علمية في بحثه، وذلك ليكون البحث منظماً وبطريقة أكاديمية وفي هذا الصدد يمكن للباحث استعمال عدة أدوات منها الملاحظة، الاستبيان، المقابلة وغيرها من الأدوات.

المطلب الأول: مفهوم الاستبيان والمقابلة

الفرع الأول: مفهوم المقابلة

نظراً للتعريف الكثيرة للمقابلة يمكن تعريف المقابلة على أنها معلومات شفوية يقدمها المبحوث، من خلال لقاء يتم بينه وبين الباحث فالمقابلة العلمية يجب أن تكون هادفة.

إن المقابلة تقنية من التقنيات المباشرة لجمع المعطيات ميدانياً وفي نظام من المسئلة والمراقبة. يقول مريس أنجرس "تكون المقابلة لاكتشاف الحوافز العميقة للأفراد أو التطرق إلى ميادين مجهولة كثيراً، أو التعرف على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها". فالمقابلة تقوم أساساً على الحوار، بل هي حوار مبوب ومنظم ومسير وحديث هادف بين الباحث والمبحوث الذي وقع عليه الاختيار. يقول **طلعت إبراهيم** "المقابلة تفاعل لفظي مقصود يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات وآراء أو اعتقادات أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية".¹

الفرع الثاني: الاستبيان

إن الاستبيان طريقة للحصول على مجموعة من المعلومات مقصودة لمعرفة الحقائق ومن خلال أسئلة وعبارات مكتوبة مزودة بإجابات في شكل جمل أو بالإجابة المباشرة بـ نعم أو لا وأيضاً الآراء.

¹ أميرة منصور، رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية، مجلة الأثر، العدد 27، ديسمبر 2016، ص 218 - ص 219.

إن الاستبيان يستعمل لمعرفة آراء العينة المبحوثة انطلاقاً من الأسئلة المطروحة، والتي توزع على أفراد العينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالبريد الإلكتروني.¹

الفرع الثالث: تحليل المضمون

يعرف **بيزلي** تحليل المضمون على أنه أحد أدوات، أو أساليب البحث التي تتيح الاستفادة من المعلومات.

يضيف **سمير حسن** "أن أداة أو أسلوب تحليل المضمون يمكن الباحث من وصف المحتوى الظاهر للبحث"². وهنا نجد إما تحليل المضمون يستعمل لتحليل البيانات وتحصيل استنتاجات عن الظاهرة المدروسة.

المطلب الثاني: تحليل أسئلة المقابلة

المقابلة:

قمنا بمقابلة رئيسة المكتبة السيدة **سمية قرياش** على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولاي الطاهر سعيدة يوم 11 مارس 2018، وفي تحليل المقابلة توصلنا إلى النتائج التالية:

من خلال المقابلة وجدنا أن إدارة الجامعة كانت تعتمد على **نظام السنجاب**، وهو نظام داخلي محدود أي ليس مفتوح بل يقتصر على الكلية داخليا فقط، ولا يمكن الولوج إليه من الخارج. وفي سنة 2013 تم تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية، فقامت الإدارة الجامعية بسحب نظام السنجاب واستعمال نظام **PMB** وذلك لمساوئ النظام القديم في قصر حدوده وكذلك مشكلة شبكة الانترنت على مستوى الكلية عكس الكليات الأخرى.

¹ أميرة منصور، نفس المرجع، ص 225.

² محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر، دار هومة للطباعة، 2002، ص 107.

وقد جاء هذا النظام الجديد كفضاء إلكتروني للتسهيل على الطالب في عملية بحثه عن المراجع بمختلف أنواعها بسرعة فائقة وبدون جهد وقل وقت وأيضا بدون تكلفة، وكذلك عامل الزمان والمكان فبإمكان الطالب الدخول لموقع الجامعة من أي مكان وفي أي وقت.

وهنا وجدنا إن المكتبة الرقمية لم تكن ضمن قانون وإنما فرضتها التطورات التكنولوجية التي يعرفها عصرنا الحالي وهذا يدفع إلى مواكبة العصر، الذي أصبح يعتمد على شبكة الانترنت والمعاملات الإلكترونية في أي نشاط في أي قطاع.

وقد كان الدعم لتطبيق هذه التكنولوجيا موجودا فقد قام مدير بشراكة مع جامعة "شاتودولوا" في مونبوليه في فرنسا، وكانت هذه الشراكة لمدة ثلاث سنوات في إطار فترات أي كل سنة تقوم مجموعة من العمال بالذهاب للقيام بهذا التبرص، كما قام مدير الجامعة بإحضار أخصائيين فرنسيين على مستوى جامعة سعيدة يوم 17/16 أكتوبر 2016 وقاموا بحصص ودروس تدريبية بالتشارك مع أستاذ وأخصائيين في الإعلام الآلي من كلية التكنولوجيا لجامعة سعيدة لتوضيح الصورة لعمال المكتبة في كيفية العمل بهذا النظام. ومازال هذا التواصل مستمر.

وقد وجدنا أن التسجيل على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية لم يصبح إلكترونيًا كاملاً وذلك يعود في التأخر في تحميل المكتبة الرقمية الخاصة بموقع الكلية بالمراجع والكتب الإلكترونية. وهذا يجعل الطالب لا يستفيد من التسجيل الإلكتروني أو البحث الإلكتروني فقد بدأ تحميل الكتب والمذكرات والمراجع الأخرى على مستوى موقع الكلية بعد السداسي الأول لسنة 2018 وكذلك التسجيل الإلكتروني على مستوى المكتبة.

وهنا أصبح بإمكان الطالب استعمال موقع الكلية والتسجيل في المكتبة الإلكترونية وكذلك استخراج الكتب والمذكرات بطريقة إلكترونية سريعة وسهلة. لأن الكلية أصبحت تعتمد خاصية **D.Space** الذي يحوي المذكرات والكتب فأصبح بإمكان الطالب الآن استخراج كل شيء بطريقة سريعة وسهلة لا تكلفه الوقت والجهد.

وفي الأخير نجد إن نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الكلية وخاصة المكتبة يساعد الطالب كثيرا في أبحاثه العلمية. كما يضيف هذا التعامل الالكتروني من تطوير مهارات الطالب في التعامل مع التكنولوجيا رغم التأخر الكبير الذي عرفته هذه التكنولوجيا، وذلك يعود إلى أسباب على المستوى الإداري للجامعة خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: تحليل محاور الاستبانة

إن الدراسة التطبيقية اشتملت على كلية الحقوق والعلوم السياسية بولاية سعيدة على مجموعة أفراد العينة والمكونة من :

10 أشخاص من الإدارة و10 طلبة من الكلية.

المحور الأول : تحليل البيانات العامة

الجدول رقم 04: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس¹

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية الجنس
40%	4	ذكر
60%	6	أنثى
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول الرابع: توضح البيانات الواردة في الجدول عدد الإناث العاملين بالكلية يفوق عدد الذكور.

¹ انظر الملحق، المحور الأول من الاستبانة، ص88.

الجدول رقم 05: يمثل توزيع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.¹

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية المستوى التعليمي
00%	00	ثانوي
100%	10	جامعي
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث

نلاحظ من خلال النتائج يظهر أن كل العمال الجامعيين بنسبة 100% وهذا يدل على أن التحول يتطلب مستوى عالي ولديه القدرة على التعامل مع الأجهزة فتطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب الخبرة المعلوماتية والكفاءة التقنية.

الجدول رقم 06: يمثل توزيع الدراسة حسب متغير الوظيفة.

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية الوظيفة
20%	2	رئيس مصلحة
30%	3	معلق إداري رئيسي
40%	4	معلق إدارة
10%	1	عون إدارة
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث

¹ انظر الملحق، المحور الأول من الاستبانة، ص 88.

الجدول السادس: بمراجعة البيانات يظهر أن كل موظف يشغل منصب خاص به ويؤدي وظيفة مستقلة يتم من خلالها التنسيق مع جميع الوظائف.¹

المحور الثاني: أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية

الجدول رقم 07: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير أسباب التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية.²

المتغير	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
مواكبة التطور التكنولوجية		6	60%
تحديث الإدارة وهيكلها		4	40%
أسباب أخرى		00	00%
المجموع		10	100%

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول السابع: تظهر بيانات الجدول على أن تحول كلية الحقوق والعلوم السياسية من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية لسببين هما مواكبة التطور التكنولوجي، وتحديث الإدارة وهيكلها فكانت نسبة 60% السبب الأول مواكبة التطورات التكنولوجية لأنها تساهم في سرعة الإنجاز والدقة في العمل وكذا اللحاق بالدول المتطورة وتماشيا مع متطلبات العصر، أما السبب الثاني تحديث الإدارة وهيكلها فهي تحدث تغيرات جوهرية في جهد العمال وكذلك لتحسين الخدمات المقدمة على مستوى الكلية.

¹ أنظر الملحق، المحور الأول من الاستبانة، ص 88.

² أنظر الملحق، المحور الثاني من الاستبانة، السؤال 1، ص 88.

الجدول رقم 08: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب تطبيق الإدارة الالكترونية.¹

القضاء على اكتظاظ الطلبة		التخلص من الملفات والوثائق الورقية		سبب التطبيق
لا	نعم	لا	نعم	المعاملات الإحصائية
4	6	5	5	التكرار
40%	60%	50%	50%	النسبة المئوية
100%		100%		المجموع

المصدر: مجموعة البحث

الجدول الثامن: يوضح الجدول الخامس إن تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية الحقوق والعلوم السياسية سببه التخلص من الوثائق والملفات الورقية بنسبة 50%، وذلك من أجل راحة العاملين وتقليل الجهد وتسريع العمل، أما بالنسبة للقضاء على اكتظاظ الطلبة داخل الكلية فكانت النسبة 60% وذلك بسبب الفترات التي تعرفها الكلية أثناء التسجيل الأولي للمتصلين على شهادة البكالوريا وكذلك في نهاية السنة.

¹ انظر الملحق، المحور الثاني من الاستبانة، السؤال 2-3، ص 88.

الجدول رقم 09: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سبب التعامل بالإدارة الالكترونية.¹

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية المتغير
40%	4	توفير الوقت
40%	4	تسيير التعامل بين الإدارات
20%	2	تقليص الجهد
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث

الجدول التاسع: تفسر البيانات إن سبب التعامل بنظام الإدارة الالكترونية هو توفير الوقت وكذلك تسيير التعامل بين الإدارات بنسبة 40% وذلك لأنها تعمل بأجهزة متطورة تكنولوجيا تساعد على التواصل السريع والدقة في العمل أما تقليص الجهد فكان بنسبة 20% نظرا للكثافة في المعاملات الورقية فمن خصائص الإدارة الالكترونية توفير حماية المعلومات ويكون استرجاعها بشكل سريع عكس المعلومات المسجلة ورقيا.

¹ انظر الملحق، المحور الثاني من الاستبانة، السؤال 4، ص 88 .

المحور الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية

الجدول رقم 10: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير توفير الأجهزة.¹

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية المتغير
10%	10	نعم
00%	00	لا
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث

الجدول العاشر: نلاحظ أن إدارة الجامعة وفترة للكلية الأجهزة والبرامج اللازمة لتسهيل العملية بنسبة 100% وهو من متطلبات الإدارة الالكترونية وهذا ما لمسناه ميدانيا بتوفير كل الأجهزة اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية بغية تسريع وتيرة العمل وانجازه في اقل الآجال.

¹ انظر الملحق، المحور الثالث من الاستبانة، السؤال 1، ص 89.

الجدول رقم 11: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير توفير البرامج لسلامة الملفات الإلكترونية.¹

المتغير	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
برامج لتخزين وحفظ الملفات		3	30%
مضاد فيروسات		6	60%
برامج للحماية من القرصنة		1	10%
المجموع		10	100%

الجدول الحادي عشر: توضح بيانات الجدول انه من اجل سلامة الملفات الإلكترونية قامت كلية الحقوق والعلوم السياسية بتوفير برامج لتخزين وحفظ الملفات حيث إن بإمكان المنظمة في ظل الإدارة الإلكترونية استخدام الحاسوب وتخزين المعلومات، وكذا توفير مضاد للفيروسات لحماية من تلف الملفات بنسبة 60% داخل جهاز الحاسوب وهذا من اجل سلامة قاعدة البيانات والمحافظة على المعلومات أما من ناحية القرصنة فنجد أن الكلية وفرت برامج بنسبة 10% وهذا يمكن أن يكون خطرا على الكلية في ظل المعلومات الكثيرة التي تتوفر عليها الكلية.

¹ انظر الملحق، المحور الثالث من الاستبانة ، السؤال 2، ص 89.

الجدول رقم 12: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير توفير شبكة الانترنت داخل الكلية.¹

المتغير	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
نعم		10	100%
لا		00	00%
المجموع		10	100%

الجدول الثاني عشر: نلاحظ من خلال الجدول 09 توفر شبكة الانترنت داخل الكلية بنسبة 100% فهي أساس من متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية.

الجدول رقم 13: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير تلقي التدريب ووجود متخصصين في الصيانة الالكترونية في مجال الإدارة الالكترونية.²

المتغير	تدريب أو تكوين في مجال الإدارة الالكترونية		يوجد موظف ومتخصص في برمجة وصيانة الأجهزة	
	نعم	لا	نعم	لا
المعاملات الإحصائية				
التكرار	02	08	07	03
النسبة المئوية	20%	80%	70%	30%
المجموع	100%		100%	

المصدر: مجموعة البحث.

¹ انظر الملحق، المحور الثالث من الاستبانة ، السؤال 3، ص89.

² انظر الملحق، من المحور الثالث في الاستبانة ،السؤال 4-5، ص 89.

الجدول الثالث عشر: يشير الجدول العاشر أن معظم العاملين لم يتلقوا تدريب في الإدارة الالكترونية وهذا يدل على تأخر في برمجة هذه التبرصات من قبل المؤسسة وهذا يعد عائقا من عوائق تطبيق الإدارة الالكترونية أما بالنسبة للمتخصصين في الصيانة الدورية نجد نسبة 70% وهذا يمكن الإدارة من تفادي أي مشكلات تقنية تحدث خلال العمل كما تهدف إلى حماية المؤسسة من اختلال داخل الأجهزة.

المحور الرابع: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية

الجدول رقم 14: يمثل توزيع الدراسة حول المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الالكترونية.¹

المعاملات الإحصائية المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدم القدرة على اقتناء الأجهزة	1	10%
عدم وجود موظفين متخصصين	5	50%
تذبذب في شبكة الانترنت	4	40%
المجموع	10	100%

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول الرابع عشر: من خلال البيانات نرى أن من العوائق التي تواجه الكلية هي عدم وجود موظفين متخصصين بنسبة 50% وهذا يعد عائقا كبيرا لتطبيق الإدارة الالكترونية ونجد تذبذب شبكة الانترنت بنسبة 40% والتي أيضا تمثل عائقا فهي من أساسيات لممارسة الإدارة الالكترونية.

¹ انظر الملحق، من المحور الرابع في الاستبانة، السؤال 1، ص 89.

الجدول رقم 15: يمثل توزيع الدراسة حول عدم اقتناع الموظفين بنظام الإدارة الالكترونية وخبرة المسؤولين أن يكون عائقاً.¹

خبرة المسؤولين في مجال الإدارة الالكترونية		ضعف اقتناع الموظفين مع نظام الإدارة الالكترونية		المتغير
لا	نعم	لا	نعم	المعاملات الإحصائية
01	09	02	08	التكرار
10%	90%	20%	80%	النسبة المئوية
100%		100%		المجموع

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول الخامس عشر: يبين لنا الجدول أن ضعف اقتناع الموظفين بنظام الإدارة الالكترونية بنسبة 80% وهذا يمثل فشل بالنسبة للإدارة لأن الإدارة مسيرة من طرف أفراد و هذا يحول دون ذلك كما أن خبرة المسؤولين بنسبة 90% أيضا تؤدي إلى ضعف الإدارة من حيث القرارات والتسيير.

المحور الخامس: تسهيلات الإدارة الالكترونية

كان هذا الاستبيان مقدا للطلبة على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بطريقة عشوائية لعشر طلبة وذلك من اجل استنتاج ما تقدمه الإدارة داخل الكلية من تسهيلات للطلبة في ظل الإدارة الالكترونية.

¹ انظر الملحق، المحور الرابع من الاستبانة، السؤال رقم 2 - 3، ص 89.

الجدول رقم 16: يمثل توزيع الدراسة حول توفير الجهد على الطلبة في إطار الإدارة الالكترونية.¹

المتغير	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
نعم		5	50%
لا		5	50%
المجموع		10	100%

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول السادس عشر: إن الجدول يبين أن نسبة 50% كانت تبين مدى توفير للإدارة الالكترونية الجهد على الطالب من خلال ما تقدمه من خدمات أما نسبة 50% تبين أن الطلبة غير راضين عن تطبيقات الإدارة الالكترونية.

الجدول رقم 17: يمثل توزيع الدراسة حول إمكانية التواصل بين الإدارة والطالب في ظل الإدارة الالكترونية.²

المتغير	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
نعم		6	60%
لا		4	40%
المجموع		10	100%

المصدر: مجموعة البحث.

¹ انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 1، ص90.

² انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 2، ص90.

الجدول السابع عشر: إن البيانات في الجدول تظهر أن الطلبة يمكنهم التواصل مع إدارة الكلية وذلك بنسبة 60% وهذا يبين أن الطلبة لا يحتاجون الوقت أو الجهد للتواصل.

الجدول رقم 18: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حول تواصل الطالب مع الأستاذ في ظل الإدارة الإلكترونية.¹

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية المتغير
50%	5	نعم
50%	5	لا
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول الثامن عشر: يبين هذا الجدول إن الطلبة في تواصل مع الأستاذ في الإدارة الإلكترونية بـ 50% وهذا يعد قليلا في ظل التطورات التكنولوجية وكذلك يعد عائقا للطلاب فهو في حاجة دائمة للتواصل مع الأستاذ.

¹ انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 3، ص 90.

الجدول رقم 19: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حول رأي الأساتذة في الإدارة الالكترونية من منظور الطلبة.¹

المتغير	المتعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
نعم		4	40%
لا		6	60%
المجموع		10	100%

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول التاسع عشر: انطلاقا من البيانات فان نسبة 60% لعدم اقتناع الأساتذة بالإدارة الالكترونية من رأي الطلبة ويمكن ان هذا يسبب الآثار السلبية للإدارة الالكترونية في البحث العلمي وأيضا التسيير الفاشل لها.

الجدول رقم 20: يمثل توزيع مجتمع الدراسة توفر الإدارة الالكترونية على جميع متطلبات الطالب.²

المتغير	المتعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
نعم		6	60%
لا		4	40%
المجموع		10	100%

¹ انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 4، ص90.

² انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 5، ص90.

الجدول العشرون: في ظل البيانات نرى نسبة 60% لتوفر الإدارة الالكترونية على ما يحتاجه الطالب أما نسبة 40% تعبر عن النقص الموجود داخل إدارة الكلية وهذا يعود لعدة أسباب.

الجدول رقم 21: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حول توفر المكتبة الالكترونية على ما يحتاجه الطالب.¹

المتغير	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة المئوية
نعم		02	20%
لا		08	80%
المجموع		10	100%

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول الحادي والعشرون: يمثل الجدول الثامن عشر أن معظم الطلبة يؤكدون أن المكتبة لا تتوفر على جميع المراجع من كتب ومذكرات التي يحتاجها الطالب في إطار البحث العلمي.

¹ انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 6، ص90.

الجدول رقم 22: يمثل توزيع مجتمع الدراسة حول توفر الموقع الإلكتروني للكلية لما يحتاجه الطالب.¹

النسبة المئوية	التكرار	المعاملات الإحصائية المتغير
80%	08	نعم
20%	02	لا
100%	10	المجموع

المصدر: مجموعة البحث.

الجدول الثاني والعشرين: من خلال الجدول نجد نسبة 80% تعبر عن توفر الموقع الإلكتروني للكلية على ما يحتاجه الطالب وهذا يبين أن الإدارة الإلكترونية على مستوى الكلية في تقدم.

¹ انظر الملحق، المحور الخامس من الاستبانة، السؤال 7، ص 90.

تعرفنا من خلال هذا الفصل على نشأة وتطور جامعة سعيذة كلية الحقوق والعلوم السياسية، وكذا الهيكلية الإدارية التي تدير وفقها، ولقد اعتمدنا على إنجاز هذا العمل على طريقة الاستبانة التي وزعناها على العمال الإداريين العاملين بكلية الحقوق والعلوم السياسية وكذلك على الطلبة. كما قمنا بإجراء مقابلة مع رئيسة مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية وهدفنا من خلال كل هذا الإجابة على إشكالية بحثنا التالية " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي " وبعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام أسلوب الإحصاء بالنسب المئوية.

- وجدنا أن نسبة التعاملات الإلكترونية بين العمال الإداريين بنسبة 50% وهذا يدل على وجود علاقة نسبية بين المعاملات الإدارية.
- كما وجدنا أن المعاملات الإلكترونية بين الطلبة والإدارة بنسبة 60% وهذا معدل متوسط بالنسبة لمدة المشروع .
- كما وجدنا أن نسبة التعامل الإلكتروني على مستوى المكتبة الرقمية بنسبة 20%. وهذا يدل على تأخر برمجة نظام المكتبة الرقمية.

الخلاصة

من خلال دراستنا البحثية للإدارة الإلكترونية ودورها في ترشيد التعليم العالي، وجدنا أن الإدارة الإلكترونية تلعب دوراً كبيراً في مجال التعليم العالي لما تحمله من ميزات مختلفة، فهي تفتح المجال أمام العمال الإداريين في تطوير مهاراتهم العلمية وتكسبهم قدرة كبيرة في التعامل مع جميع الإجراءات الإدارية من تسيير للمعاملات الإدارية وكذلك قدرة في تحمل الضغط الكبير واتخاذ القرارات بشكل فوري وسريع نظراً للكثافة المعلوماتية التي توفرها الإدارة الإلكترونية. أما بالنسبة للطلبة والأساتذة فنجد أن الإدارة الإلكترونية فتحت لهم المجال بحيث بإمكان الطلبة التواصل مع الإدارة بطريقة إلكترونية من خلال الموقع الرسمي للإدارة فبإمكان الطالب أن يسجل خلال السنة الجديدة بطريقة إلكترونية بدون الانتقال إلى الكلية وهذا يوفر الجهد والوقت على الطلبة، كما بإمكان الطلبة أن يطالعوا أي شيء جديد داخل الكلية مثل المنشورات أو الإعلانات التي تقوم بها الإدارة مثل رزنامة الامتحانات أو كشف النقاط وحتى المعدلات السنوية، كما وجدنا أن بإمكان الطلبة التعامل في ظل الإدارة الإلكترونية بسهولة وذلك لتحول المكتبة إلى مكتبة رقمية والتي تمكن الطالب من الاطلاع على جميع المذكرات والمكتبة إلى مكتبة رقمية وحتى المقالات العلمية التي ينشرها الأساتذة، وهذا كله يساعد في تطوير البحث العلمي ويساعد الطلبة للوصول إلى المعلومات بطريقة سهلة وسريعة وهذا ما تتميز به الإدارة الإلكترونية.

ومن خلال الدراسة البحثية وجدنا أن واقع الإدارة الإلكترونية مختلف قليلاً فقد وجدنا أن عمال الإدارة لم يتلقوا تدريبات أو تربيصات في إطار الإدارة الإلكترونية، كما لاحظنا غياب للمتخصصين في مجال الأنظمة الإلكترونية وتذبذب في شبكة الإنترنت وكل هذا يعد من متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

كما لاحظنا أن الجامعة أقرت نظام الإدارة الإلكترونية سنة 2014 وكان تطبيقه على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية إلى غاية سنة 2016 وقد اقتصر فقط على موقع إلكتروني للكلية ولم يكن متكاملاً أما بالنسبة للتواصل الإلكتروني بين العاملين داخل إدارة الكلية فهو غير موجود.

كما لوحظ أن تفعيل نظام المكتبة الرقمية لم يتم إلى غاية السداسي الأول للسنة الجامعية 2017-2018 ومن خلال النتائج وجدنا أن سبب هذا التأخير هو غياب الكفاءات الإلكترونية وصعوبة تحميل الكتب على مستوى موقع المكتبة الإلكتروني.

كما لاحظنا غياب للمرافق التي تنشط الفكر الإلكتروني وذلك يظهر في عدم الاستفادة من قاعات الإنترنت الموجودة على مستوى الكلية وغياب شبكة الإنترنت.

وقد لوحظ أن كل سبب من هذه الأسباب يرجع على ضعف العمل والتسيير الإداري لهذه النشاطات على مستوى الكلية.

ومن خلال كل هذا يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات:

- فيما يخص الإطار القانوني يجب تقنين العمل بنظام الإدارة الإلكترونية.
- القيام بدورات وندوات في إطار التوعية بالفكر الإلكتروني.
- تقديم التبرصات والدوريات للعمال الإداريين بدون استثناء.
- الترويج لفكرة الإدارة الإلكترونية بين العاملين داخل المكتبة.
- جعل نظام الإدارة الإلكترونية من أولويات الكلية.
- تخصيص الدعم المادي والمالي الكافي لهذا المشروع.

قائمة

الملاحق

- أسئلة المقابلة:

- متى تم تفعيل نظام الإدارة الالكترونية داخل المؤسسة؟.
- هل تم وضع قوانين تضبط تطبيق المكتبة الرقمية؟.
- هل وفرت الهيئة العليا الدعم المالي و المادي لتطبيق فكرة المكتبة الرقمية؟.
- هل تم اختيار موظفين وفق التخصص و المعرفة المسبقة بنظام المكتبة الرقمية ؟ أم من خلال الخبرة في العمل؟.
- هل تلقيتم دورات تدريبية لتطبيق نظام المكتبة الرقمية؟ ماهي مدة الدورة أو التبرص ؟.
- هل سهل أسلوب المكتبة الرقمية العمل على الموظفين؟.
- هل يستطيع الطالب استخراج الكتب و المذكرات بطريق الكترونية؟.
- هل يحتوي موقع الكلية على خاصية D-SPACE؟.
- كم هي نسبة التعامل الالكتروني بين الطالب و المكتبة؟.

جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة الإستبيان

حول مذكرة :

دور الإدارة الالكترونية في ترشيد التعليم العالي . دراسة ميدانية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة – سعيدة .-

ملاحظة :

إن هذه الإستمارة معدة للبحوث العلمية و المعلومات الواردة فيها لا تستعمل إلا في أغراض الدراسة.

السنة الجامعية : 2018/2017

استبيان:

المحور الأول: البيانات الشخصية:

- الجنس: ذكر أنثى
- المستوى التعليمي: ثانوي جامعي
- الوظيفة:

المحور الثاني: أسباب التحول من الإدارة العادية الى الإدارة الالكترونية:

1. برأيك هل تحول الجامعة من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية بسبب؟

- مواكبة التطور التكنولوجي تحديث الإدارة وهيكلها
- أسباب أخرى أذكرها:

2. هل تطبيق الإدارة الالكترونية سببه التخلص من الوثائق والملفات الورقية؟

- نعم لا

3. هل تطبيق الإدارة الالكترونية سببه القضاء على الاكتظاظ الطلبة داخل الإدارة

- نعم لا

4. هل العمل بنظام الإدارة الالكترونية في الجامعة سببه

- توفير الوقت تيسير التعامل بين الإدارات تقليص الجهد

المحور الثالث: متطلبات الإدارة الالكترونية:

1. هل تم توفير جهاز حاسوب لكل موظف؟

نعم لا

2. من أجل سلامة الملفات داخل الحاسوب هل يتوفر فيها

برامج تخزين الملفات مضاد الفيروسات برامج للحماية من القرصنة

3. هل تتوفر شبكة الانترنت داخل المصلحة؟

نعم لا

4. هل تلقيت تدريب او تكوين في مجال الإدارة الالكترونية؟

نعم لا

5. هل يوجد موظفين متخصصين في برمجة وصيانة الأجهزة بصفة دورية؟

نعم لا

المحور الرابع: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية:

1. ماهي العوائق التي تحول دون تطبيق الإدارة الالكترونية

عدم القدرة على اقتناء الأجهزة

عدم وجود موظفين متخصصين

تذبذب في شبكة الانترنت

2. هل ضعف اقتناع الموظفين مع نظام الإدارة الالكترونية قد يعيق تطبيقها؟

نعم لا

3. هل قلة خبرة المسؤولين في مجال الإدارة الالكترونية قد يعد عائقا؟

نعم لا

▪ المحور الخامس: تسهيلات الإدارة الالكترونية:

1. هل وفرت الإدارة الالكترونية الجهد على الطالب؟

نعم ♦ لا ♦

2. هل يمكن في ظل الادارة الالكترونية التواصل مع الإدارة بطريقة سهلة؟

نعم ♦ لا ♦

3. هل يمكن للطالب التواصل مع الأستاذ عن طريق الإدارة الالكترونية؟

نعم ♦ لا ♦

4. هل الأساتذة يعتبرون الإدارة الالكترونية حل؟

نعم ♦ لا ♦

5. هل تتوفر الإدارة الالكترونية على جميع متطلبات الطالب؟

نعم ♦ لا ♦

6. هل المكتبة الالكترونية تحوي كل ما يحتاجه الطالب؟

نعم ♦ لا ♦

7. هل الموقع الالكتروني للجامعة يتوفر على كل ما يحتاجه الطالب؟

نعم ♦ لا ♦

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب :

- إبراهيم صلاح الدين معوض ، المناخ السائد في إدارة التعليم العالي، دراسة ميدانية لجامعة المنصورة في التعليم العالي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ب. ط، 1987.
- براين مارتهام جيمس هوبكنز، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، ترجمة خالد العامري، ط1، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- مازن مهدي حبيب العقابي ، الحكم الراشد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الإسلامي، دار كلكاش للطباعة، بغداد، ب. ط، 2017.
- محمد الصيرفي ، الإدارة الإلكترونية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي شركة جلال للطباعة، العامرية، 2018.
- محمد غنيم أحمد، الإدارة الإلكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، ب. ط، 2014.
- محمد محمود الطعمنة ، شريف العلوش طارق، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.
- محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد، دفاثر القانون والسياسة، ب. ط، 2011.
- محمد سمير أحمد ، الإدارة الإلكترونية دار المسيرة، عمان، ب-ط، 2009.
- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر، دار هومة للطباعة، 2002.
- عمار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، بيروت، الغرب الإسلامي، ب. ط، 2006.
- عصام توفيق احمد ملحم ، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات الجامعية، ط1 ، الرياض ، 2011.
- عادل الفرجي حرحوش ، الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس العملية، ط2، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2010.
- علاء السامي عبد الرزاق ، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار وائل، ب. ط، 2008.
- علاء السالم ، أتمته المكاتب المتقدمة، ط1، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2017.
- عبود نجم عبود، الإدارة الإلكترونية، الاستراتيجية الوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب. ط، 2014.

- سعد ياسين غالب ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقها العربية، الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة الرياض المملكة العربية السعودية ،2008.
- **مذكرات :**
- إسراء نبشي ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، دراسة حالة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2013.
- جمال أكرم عمار محمد، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين دور العاملين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2009.
- محمد بن سعيد محمد العريش ، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية ،2008.
- نورة دريدي ، خريج الجامعة بين التكوين والتشغيل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع والتنمية، جامعة قسنطينة ،1999.
- رشاد خيضر وحيد الدايني ، أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة، دراسة تطبيقية، جامعة الشرق الأوسط ،2010.
- سمية الزاحي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في علم المكتبات، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، دراسة ميدانية، جامعة قسنطينة،2014.
- عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منشوري، قسنطينة،2009.
- عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في و.م.أ والجزائر، جامعة منتوري-قسنطينة-،2010.

مجلات:

- أحلام محمد شوكي ، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة بابل، كلية الأدب، المجلد 24، العدد 04، 2012.
- أميرة منصور ، رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية، مجلة الأثر، العدد 27، ديسمبر 2016.
- بن صادق طيب أسامة، الجامعات الإلكترونية، الإصدار 8 ، جدة ، 2012.
- محمد زين الدين ، الحكامة مقارنة إبستمولوجية في المفهوم والسياق، مجلة مسالك، العدد 08، ب. ط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.
- محمد جاسم أحمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، ب. ط، 2011.
- عبد الناصر موسى، قريشي محمد، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، عدد 19، الجزائر، ب. ط، 2011.
- غنية نزلي ، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم والسياسية عدد 12، 2016.

ملتقيات:

- ابن إبراهيم الحبيب فهد، مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، إستراتيجية مقترحة، في المؤتمر العربي الأول، استشراف مستقبل التعليم وورشه عمل المستقبل، القاهرة، ب. ط، 2006.

مقابلات:

- قمنا بمقابلة مع رئيسة مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة يوم 15 مارس 2018 على الساعة 09:00 صباحاً.

وثائق إلكترونية:

- استخدمنا الموقع الإلكتروني الخاص بالكلية www.univ-saida-dz/dsp

المراجع الأجنبية:

- * Sommani Ahmed, Management configurations and role improving performance Of anabintitution and organization: international journal competence.

الفهرس

36 ص	الجدول رقم 1
44 ص	الجدول رقم 2
60 ص	الجدول رقم 3
66 ص	الجدول رقم 4
67 ص	الجدول رقم 5-6
68 ص	الجدول رقم 7
69 ص	الجدول رقم 8
70 ص	الجدول رقم 9
71 ص	الجدول رقم 10
72 ص	الجدول رقم 11
73 ص	الجدول رقم 12 - 13
74 ص	الجدول رقم 14
75 ص	الجدول رقم 15
76 ص	الجدول رقم 16-17
77 ص	الجدول رقم 18
78 ص	الجدول رقم 19-20
79 ص	الجدول رقم 21
80 ص	الجدول رقم 22

فهرس المحتويات

	- البسمة
	- شكر وتقدير
	- الإهداء
01	- مقدمة
07	الفصل الأول: التأسيل النظري والمفاهيمي للإدارة الالكترونية والتعليم العالي
08	المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية
08	- المطلب الأول: ابستيمولوجيا الإدارة الالكترونية
10	- المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الإدارة الالكترونية
13	- المطلب الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية
14	- المطلب الرابع: البناء القانوني للإدارة الالكترونية
16	المبحث الثاني: الحكم الراشد
16	- المطلب الأول: ابستيمولوجيا الحكم الراشد
18	- المطلب الثاني: مستويات وخصائص الحكم الراشد
20	- المطلب الثالث: آليات الحكم الراشد
22	- المطلب الرابع: الإدارة العامة الرشيدة

24 المبحث الثالث: التعليم العالي
24	- المطلب الأول: التطور التاريخي للتعليم العالي
26	- المطلب الثاني: مفهوم التعليم العالي
27	- المطلب الثالث: خصائص ووظائف التعليم العالي
29	- المطلب الرابع: أهمية وغاية التعليم العالي
33	الفصل الثاني: الإدارة الالكترونية والتعليم العالي
34 المبحث الأول: مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري
34	- المطلب الأول: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية التخطيط
35	- المطلب الثاني: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية التنظيم
38	- المطلب الثالث: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية التوجيه
39	- المطلب الرابع: مساهمة الإدارة الالكترونية في عملية الرقابة
41 المبحث الثاني: فاعلية الإدارة الالكترونية
41	- المطلب الأول: دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين
43	- المطلب الثاني: أثر الإدارة الالكترونية على البيئة الجامعية
45	- المطلب الثالث: مزايا الإدارة الالكترونية
46 المبحث الثالث: تقييم الإدارة الالكترونية
46	- المطلب الأول: فوائد الإدارة الالكترونية

48 - المطلب الثاني: معوقات الإدارة الالكترونية
53 - المطلب الثالث: نماذج في تطبيق الإدارة الالكترونية
58 الفصل الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية (جامعة سعيدة)
59 المبحث الأول: نبذة عن جامعة سعيدة
59 - المطلب الأول: التعريف بالكلية
60 - المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والتأطير البيداغوجي
61 - المطلب الثالث: الهياكل البيداغوجية
63 المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
63 - المطلب الأول: مفهوم أدوات تحليل البيانات
64 - المطلب الثاني: تحليل أسئلة المقابلة
66 - المطلب الثالث: تحليل محاور الاستبيان
83 الخلاصة
86 قائمة الملاحق
92 قائمة المصادر و المراجع
97 الفهرس

المخلص:

الإدارة الإلكترونية تعني استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدام شبكة الانترنت على وجه الخصوص.

ان التعليم العالي يعتبر محيطاً للأفكار العلمية الجديدة وميدان للتنافس العلمي.

تعد الإدارة الإلكترونية من الدعائم الأساسية التي ترقى بمستوى التعليم العالي، من الجانب الإداري والناحية العلمية وذلك لما تقدمه من تسهيلات.

تعالج هذه الدراسة دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد التعليم العالي على مستوى جامعة الدكتور مولاي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية.

Abstract:

Electronic management means the use of modern technology, and the use of internet particularly.

Higher education is an area of new scientific ideas and a field of competition.

Electronic administration is one of the basic pillars that are up to the level of higher education from the administrative side, and the scientific aspect, with its faculties.

This field study addresses the role of Electronic administration in rationalizing higher education in the university of Dr. Mouley Tahar at the level of law and scientific sciences department.